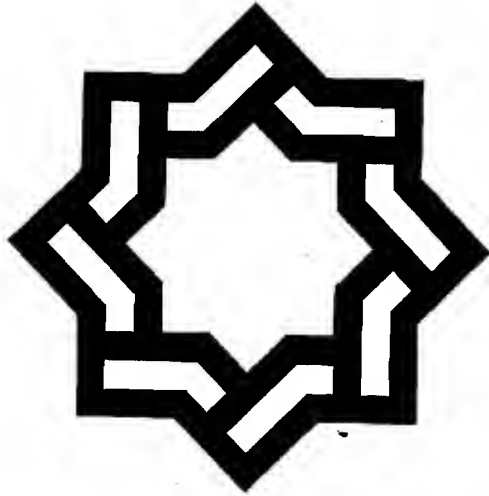


# نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي

## دراسة مقارنة

م.م. صباح كريم رباح الفتلاوي  
مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة





تمهيد :

اختلف المفكرون حول اصل نشأة الدول والحكومات، ونتيجة لهذا الاختلاف تمايزت النظريات الفكرية السياسية والاتجاهات واختلفت اساليبها وتطبيقاتها، ولهذا ظهرت العديد من النظريات التي تعبر عن آراء الفلاسفة والمفكرين حول هذا الموضوع، اذ صنفوا تلك النظريات والاتجاهات الفكرية إلى نوعين هما:

١- (النظريات التيقراطية) .

٢- (النظريات الديمقراطية) .

وتمثل الأولى نظرية الحق الإلهي بينما تمثل الثانية نظرية العقد الاجتماعي.

وتعتبر هاتين النظريتين من أهم النظريات التي ظهرت في العصر الحديث، وإن كانت الأولى ذات جذور أقدم إذ تعود واقع الأمر إلى العصر الوسيط، إلا أنها تبلورت بشكلها المتميز في عهدي كل من (جيمس الأول) ملك انكلترا (١٦٠٣-١٦٢٥) و(لويس الرابع عشر) ملك فرنسا (١٦٤٢-١٧١٥) إذ التجأ المملكان وأنصارهما إلى نظرية الحق الإلهي لتدعيم مواقفهم تجاه الضغط الشعبي بصورة عامة الطبقة البرجوازية على وجه الخصوص.

وسنحاول في هذا البحث المقارنة بين النظريتين وأصولهما واساليب تطبيقاتهما ومنطقاتهما الفكرية والسياسية من خلال دراسة أهم الآراء الفكرية والسياسية التي كانت تعبر بوضوح عن هاتين النظريتين لمفكري وفلاسفة أوربا وخصوصا في انكلترا وفرنسا .



## المبحث الأول

### ( النظريات التيقراطية )

#### نظرية الحق الإلهي: (Divine right theory)

نظرية الحق الإلهي هي نظرية قديمة، تعتبر تعديلا لفكرة قديمة جدا وهي أن أصل السلطة ديني ويقرها الدين <sup>(١)</sup> ، وهي في الواقع تكونت من منابع ثلاثة أساسية هي :

أ - نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم:

والتي تقوم على اساس ذا الحاكم يكون من طبيعة آلهية او يدعي الإلهية والربوبية وقامت على هذا الاساس كثير من الحكومات القديمة، مثل فرعون في مصر والنمرود في أور، وكذلك قامت شبيهة بها الفكرة في الهند القديمة، والصين والرومان، حتى لدى اباطرة الرومان الاوائل <sup>(٢)</sup> .

#### ب - نظرية الحق الإلهي المباشر والتفويض الإلهي:

وهذه النظرية لا ترى ان الحاكم هو آله، او من طبيعة آلهية، وانما الحاكم هو انسان يستمد سلطاته من العناية الإلهية وحدها دون أن يتدخل أحد من البشر في اختياره فهو يختار من قبل الآلهة بطريق مباشر حسب اعتقاد اصحاب هذه النظرية <sup>(٣)</sup> .

#### ج - نظرية الحق الإلهي غير المباشر او العناية الإلهية:

وتقوم هذه النظرية على اساس ان السلطة مصدرها الآله، الا ان الشعب هو الذي يقوم باختيار الحاكم ولكن عن طريق ارشاده من قبل الآلهة كما يتصورون وتوجهه صوب اختيار حاكم معين فالعناية الإلهية ، فكما تستطيع ترتيب الحوادث وتوجيهها فأنها قادرة ايضا على توجيه ارادات الافراد صوب الطريق الذي يؤدي بهم إلى اختيار الحاكم، وقد ظهرت نظرية الحق الإلهي غير المباشر في العصور المسيحية الوسطى بقصد المد من سلطان واستبداد الأباطرة فدعي اليها رجال الكنيسة ضد الاباطرة في ذلك الوقت رغبة في الحد من طغيانهم وتقيد سلطانهم واخضاعه لسيطرة الكنيسة <sup>(٤)</sup> .

لم يشك أي مسيحي ابدا منذ الوقت الذي كتب فيه (القديس بولس) عن السلطة عند الروحانيين بانها مستمدة من الله، ولهذا لم يكن من الضروري ان ينطبق الحق الإلهي على ملك اكثر مما ينطبق على أي نوع آخر من الحكام، وعلاوة على هذا، وبالرغم من ان السلطة مقدسة امكن ان يظل من الصواب في ظل ظروف صحيحة، مقاومة الممارسة غير المشروعة للسلطة <sup>(٥)</sup> .

كان الاساس العقائدي المسيحي ان الملوك والامراء يعتبرون انفسهم بعد توليهم سلطاتهم، وزراء الله في الارض، أي ان الله قد اختارهم لحكم شعوبهم بموجب القوانين الإلهية وتحت اشراف الكنيسة والبابا الذي هو النائب عن صاحب الشريعة المسيحية على الارض <sup>(٦)</sup> .

ووفقا لذلك فإنه لا يحق للأفراد والمؤسسات في الدولة ان تحاسب الملك حتى ولو كان غير كفوء نظرا لأنه يشغل منصبا أعلى مما يشغله غيره من الناس وتفويض الهي لذلك فإن الله هو الذي يحكم عليه وليس رعاياه <sup>(٧)</sup> .

وخلال العصر الوسيط كانت سلطة الكنيسة تطغي على سلطة الملوك، وحدثت طوال هذا العصر معارك فلسفية وعسكرية بين انصار كل من الفريقين انتهت بالقضاء على سلطة الكنيسة بعوامل



النهضة والاصلاح الديني ، وبدأ الملوك يمارسون السلطة بقسوة وعنف بسبب مواقف الكنيسة المتصلبة ازاء معظمهم طوال العصر الوسيط فانتشرت الدكتاتورية والطغيان في القارة الأوروبية سواء أكان في اسبانيا او فرنسا او انكلترا وكان القانون يحمي الملوك حسب نظرية الحق الإلهي ولا يمكن عزل الملوك من قبل البابا مثلا <sup>(٨)</sup>.

ان تملق الملوك في الواقع قد سبق من بعيد نظريات الحق الإلهي، كما ان الاعتراف بالسلطة التنفيذية المحصورة بالملك جاء قبل اجيال من صياغة (بودان) (Bodin) لمذهبه في السيادة (La souveraineté)، وفي الواقع فإن الحق الإلهي والسيادة كانا صيغتين حقوقيتين أو لاهوتيتين تهدفان إلى تبرير أو إلى تفسير اجراءات وقرارات الدولة، وهذان المذهبان، بعد اعلانهما، قد عززا مواقف موجودة فعلا ازاء الانظمة الملكية في اوربا <sup>(٩)</sup>.

ان الولاء ازاء شخص الملك قد بلغ ذروته في مذهب الحق الإلهي، واذا كان لرجل واحد، اختاره الله بوضوح، الحق في حكم بلد معين في مدة معينة، حينئذ فإن جميع أولئك ذوي الرأي المستقيم عليهم الطاعة بلا قيد او شرط، وفي العهود السابقة، أمكن قبول الفكرة بأن النظام الملكي هو افضل شكل للحكومة، دون الاعتقاد مع ذلك بأن الملك يجب ان يطاع في جميع الأمور، ولا بأنه شخصيا يستحيل الحل محلّه. وما أن تقبل نظرية الحق الإلهي، حتى تصبح المقاومة غير شرعية وكانت قوة الملك او الامير تتعزز بذلك <sup>(١٠)</sup>.

كانت سلطة الملوك خلال العصور الوسطى ضعيفة وكان النظام الاقطاعي هو المسيطر ومبني على نوع من التعاقد بين التابع والمتبوع لا يجوز الاخلال به ولما نمت الطبقة الوسطى في المدن واصبحت تملك الثروة والثقافة طلب الملوك منهم المساعدة ضد الاقطاع فأمدهم بالمال والموظفين، ومنحهم الملوك مقابل ذلك الامتيازات، وقاموا بحماية مصالحهم وتوطيد الأمن والاستقرار كي تزدهر تجارتهم، وساعد هذا على تطور النظام الديمقراطي في بعض الاقطار الأوروبية كأنكلترا او سويسرا وهولندا، والأهم من ذلك تطور البرلمان الانكليزي من هيئة تشمل عدد من النبلاء او اللوردات الى ما يسمى بالمجلس الكبير في عهد السيطرة النورماندية <sup>(١١)</sup>.

كانت وظيفة البرلمان هي ابداء المشورة إلى الملك ومنحه المسوغ القانوني لفرض الضرائب الفادحة، وكان الملك يستمع اليهم دون ان يكون ملزما بأخذ رأيهم، غير ان دعوة المجلس في اوقات معينة اصبحت تقليدية بمرور الزمن، ولم يستطع الملك الاستفتاء عنه للبت في القضايا المهمة، واستطاع الملك (جون الأول) (Jhon ١)، منح لائحة العهد الأعظم (المكانا كارتا) (Magnacharta) سنة ١٢١٥م <sup>(١٢)</sup>.

اضطر الملك في اجتماعي البرلمان الانكليزي لسنتي ١٢٥٤ و ١٢٥٨، الى منح سكان المقاطعات حق ارسال ممثلين من الفرسان عن كل مقاطعة، كما طلب (البرلمان) من الملك تأسيس مجلس دائم منتخب من البرلمان للإشراف على الجهاز الحكومي والقيام بالاصلاحات اللازمة في الدولة <sup>(١٣)</sup>.

كان البرلمان يزود الملك بالمال بشكل ضرائب مباشرة، وكان من حقه الامتناع عن دفع المال اليه اذا اراد، ولما كانت الضرائب المفروضة على الطبقة الوسطى اكثر بكثير مما هو مفروض على النبلاء ورجال الدين جرت العادة تقديم اللوائح المالية إلى مجلس العموم قبل مجلس اللوردات شيوخ أو نبلاء للمناقشة والمصادقة، وقد اتخذ مجلس العموم حاجة الملك إلى المال سلاحا للحصول على الامتيازات فصار تشريع القوانين وفصل الموظفين الفاسدين من حقه ايضا ، وهكذا استطاع البرلمان الانكليزي السيطرة على جهاز الحكم <sup>(١٤)</sup>.

وبعد انتصار الملوك على أمراء الاقطاع بمساعدة الطبقة الوسطى، وضم مقاطعات الأمراء إلى ممالكهم وتكوين حكومات وطنية حديثة كانكلترا وفرنسا واسبانيا والسويد وغيرها. كان على الملوك



ممارسة السلطة المطلقة كي لا يعود النبلاء الذين تقلص نفوذهم إلى شن الحروب ونشر الفوضى كما كانت عليه الحالة في أزمنة العصر الوسيط (١٥).

ولما كانت الطبقة الوسطى أحوج إلى الأمن والنظام لأزدهار تجارتها وازدياد ثروتها، أبدت الملكية المطلقة بكامل قوتها، وساد هذا النظام في أوروبا الغربية والوسطى خلال القرون الثلاثة التالية (١٦).

غير أن تمادي الملوك في طغيانهم وتجاوزهم على مصلحة الطبقة الوسطى بعد أن نالوا مآربهم من النبلاء، ومحاولة البرجوازيين الحصول على المكاسب السياسية لضمان مصالحهم الاقتصادية، أدى إلى صراع عنيف بين الملكية والبرجوازية في القرن السابع عشر في انكلترا، والثامن عشر في فرنسا، والتاسع عشر في باقي أنحاء أوروبا (١٧).

وقد التجأ الملوك وانصارهم إلى نظرية الحق الإلهي لتدعيم موقفهم تجاه ضغط الطبقة الوسطى المتنامية حجماً ونفوذاً وقدرة اقتصادية آنذاك (١٨).

أخذت مظاهر الملكية المطلقة تظهر بوضوح في بعض الدول الأوروبية منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، إذ شهدت إسبانيا بعد زواج (فرديناند) (Ferdinand) ملك (أركون) من (إيزابيلا) (Isabella) ملكة (قشتالة) عام ١٤٦٩م، توسعاً في سلطة الملكية المطلقة حتى أصبحت إسبانيا من الدول المعروفة بهذا الأمر معظم سنوات القرن السادس عشر (١٩).

أما في انكلترا فقد مارس ملوك أسرة (التيودور) (Tudor) (١٤٨٥ - ١٦٠٣) حكماً مطلقاً، فمنذ عهد أول حكامهم وهو (هنري السابع) (Henry ٧) (١٤٨٥ - ١٥٠٩) قام باتخاذ إجراءات عديدة عززت من الحكم المطلق في بلاده وأهمها فرض إرادته على مجلس العموم ومساندة النبلاء المخلصين له واتباع أقصى الوسائل والأساليب ضد المعارضين لسلطته، أما في فرنسا فبعد حرب المائة عام (١٣٣٧ - ١٤٣٥) ضعفت عملية توحيد البلاد وتركت تلك الحرب آثاراً سلبية كثيرة على السلطة الملكية كما تركت آثاراً سلبية أكثر على جميع أنظمة العصر الوسيط - سواء الجماعية أو القطاعية أو التمثيلية - والتي كانت تهدد الملكية مما عزز موقف الملكية المطلقة في الوقت الذي ساند الشعب الفرنسي الملكية للوقوف بوجه الإقطاع الذي هدد مصالحه، وقبل نهاية القرن الخامس عشر تم إخضاع معظم الأمراء الإقطاعيين تحت سيادة الملكية مما عزز من قوتها (٢٠).

ونلاحظ منذ مطلع القرن السادس عشر أن النمط السائد للحكم في أوروبا الغربية هو الملكية المطلقة، ولا سيما بعد تدهور نظم ومؤسسات العصر الوسيط وفي مقدمتها سيادة الكنيسة التي أصبحت نفسها خاضعة لسيادة الملكية المطلقة أو القوة الاجتماعية التي اعتمدت عليها تلك الملكية لا سيما بعد أن انتزعت معظم ممتلكات الكنيسة بروسناتية وكاثوليكية من أجل توفير الثروة لدعم الطبقة الوسطى الجديدة التي تمثل قوة دعم للملكية وتوسعت أثر ذلك عملية إخضاع رجال الدين لسلطة الحاكم، لدرجة كاد معها سلطان الكنيسة القانوني أن ينتهي بصورة تامة، وزال الحكم الكنسي كقوة وأصبحت الكنيسة أما رابطة اختيارية أو شريكة للحكم الوطني (٢١).

وفي القرن السابع عشر بدأ أن الصورة المستحدثة لنظرية الحق الإلهي موطنها فرنسا، وفي عهد الملك (لويس الرابع عشر) (Louis ١٤) (١٦٤٢ - ١٧١٥) كما ظهرت في اسكتلندا في الوقت نفسه تقريباً وساندها هناك الأمير (جيمس الأول) (James ١) (٢٢)، والذي أصبح فيما بعد ملك انكلترا لفترة من (١٦٠٣ - ١٦٢٥) ففي عام ١٥٩٨ نشر (جيمس) كتابه (القانون العقائدي للملكيات الحرة) موضعاً فيه تجربته مع الكلفنيين الأسكتلنديين والحروب الأهلية (٢٣) التي شهدتها فرنسا، وكان يقصد بالملكية الحرة، الحكم الملكي المتحرر من القمع من جانب الأمراء الأجانب ومن انصار المذاهب الدينية وأمراء الأقطاع داخل المملكة، ولعل تجربته التي عاشها والأحداث التي شهدتها انعكست بصورة واضحة على أفكاره (٢٤).



كان (جيمس الأول) قد وضع نظريته عن الحكم المطلق بقوله: (( ان الله عين الملوك ليحكموا فكان انبياء بني إسرائيل يباركون ملوك اليهود. وقد اوصى بطرس وبولس المسيحيين باطاعة اسادهم، والملك في ادارة رعيته كالرأس يدير اعضاء الجسم، ولهذا فان السلطة الملكية شئ طبيعي وأهم قوة مؤثرة في القضاء على الفوضى والاضطرابات، اذ ان الملك متحدر من الله والقانون من الملك)) (٢٥). ويؤكد (جيمس) ان من جوهر الملكية ان تكون لها السلطة القانونية العليا على جميع رعاياه ووصف الملوك بأنهم (صورة حية لله على الارض) وشبه الملك بالنسبة لرعاياه مثل الأب لأولاده، ومثل الرأس بالنسبة للجسد، وبدونه لا يمكن وجود مجتمع مدني لأن الشعب حسب تعبيره (مجرد جمع بلا رأس) وسيكون الشعب عاجزا عن وضع القانون الذي يصدر عن الملك باعتبار الأخير هو المشرع الوحيد لشعبه والذي اقامته العناية الإلهية، وعلى اساس ذلك فالاختيار الوحيد يكون اما الازعان للملك او حدوث الفوضى العامة، ولإثبات وجهة نظره طبق آراءه على اسكتلندا، موضحا ان الملوك وجدوا هناك قبل وجود طبقات او صفوف من الناس وقبل ان تعقد البرلمانات او تسن القوانين وعلى اساس ذلك يؤكد ان ((الملوك هم الذين يخلقون القوانين ويصنعونها وليس القوانين هي التي تخلق الملوك وتصنعهم)) وانه بمجرد رسوخ حق الملك في الحكم ينتقل من بعده إلى ورثته على انه لا يجوز حرمان الوريث الشرعي، ولعل تمسك (جيمس) بمبدأ الوراثة يعود إلى ان حقه في عرش اسكتلندا ومن ثم انكلترا كان وراثيا (٢٦).

ويوضح (جيمس) ايضا ان صفة الملك هي صفة خارقة للطبيعة ولا ينبغي المجادلة بشأنها لذا نجده عام (١٦٢٦) يبلغ قضائه بقوله: ((لا يجوز شرعا المنازعة فيما يتعلق بسوء سلطة الملك، لأن معنى ذلك هو الخوض فث ضعف الأمراء وأزالة الاحترام الخفي الذي هو من حق الذين يجلسون على عرش الرب) وكان يعلن بأنه مسؤول على اعلى مستوى، وهو مسؤول امام الله وليس امام رعاياه وان على الملك ان يحترم قانون البلد بنفس القدر الذي يطالب به رعاياه ولكن ذلك بالنسبة للملك هو رضوخ اختياري لا يمكن اكراهه عليه)) (٢٧).

وتبلورت نظرية الحق الإلهي بشكل متقن على يد الأسقف (بوسويه) (Bossuet) (١٦٢٧) - (١٧٠٤) في فرنسا لتدعيم نظرية الدولة التي تمثلت في حكم (لويس الرابع عشر) (Louis ١٤) والذي كان حكم (آل بوربون) فيه مطلقا على اساس نظرية الحق الإلهي، والذي لم يكن مطلقا كل الاطلاق، اذ كان هناك قيود تشدد وتضعف حسب الظروف (٢٨).

وقد اتخذ (بوسويه) من التعاليم المسيحية سندا له في تبرير آرائه، اذ قال ((ان الحكومة هبة الهية لتنظيم البشر في مجتمع سياسي للعيش معا، والنظام الملكي نظام طبيعي يمتاز بالكفاءة والقوة وعليه فهو احسن انواع الأنظمة، ولما كان هذا النظام اشبه بالعائلة التي يحكمها الاب فيجب ان يكون النظام الملكي وراثيا، ان الملك مقدس لأنه دهن بالزيت المقدس من قبل القس في الكنيسة اثناء التتويج ولهذا فإن الاعتداء على شخص الملك كفر والحاد، ولما كان الملك بمثابة الأب لشعبه فله الحق دون غيره ان يرفه عنهم وينشر الرخاء بينهم ويسعدهم ويرفع مستواهم المعاشي والصحي، ان سلطة الملك مطلقة ولا يمكن لأحد ان يحاسبه سوى الله وفي حالة سوء سياسة الملك فما على الناس سوى الدعاء إلى الله، بأن يهديه الصراط السوي المستقيم ويستقيم اموره لأن الملك ظل الله في ارضه، وموهوب بعقل ارجح من غيره من بقية الناس ويجب ان لا ينظر اليه كمجرد شخص اعتيادي، انما شخصية عامة يتمثل فيها الشعب باجمعه)) (٢٩).

ويبين (بوسويه) ان السلطة بأجمعها تأتي من الله وان الذين يقبضون على زمام السلطة مسؤولون امام الله في الارض في الشؤون السياسية، وان السلطة الملكية سلطة مطلقة ولكن ليست تعسفية لأنها يجب ان تكون مثل ارادة الله التي تحكمها، فالمطلق هنا هو ان يكون الملك حرا من توجيه البرلمان او الطبقات والعناصر الثانوية الأخرى في البلاد وليس من حقهم فرض ارادتهم عليه ولذلك فالقانون هو ارادة الملك الحاكم مادام يتطابق مع القانون الأعلى الذي هو ارادة الله (٣٠).



ويوضح (بوسويه) أن للسلطة الملكية أربعة خصائص، هي: أنها مقدسة على أساس أن الملوك هم وكلاء الله على الأرض، وأبوية، ومطلقة وخاضعة للعقل أي يجب على الملك أن يتصرف بعقله وليس حسب مزاجه (٣١).

وهكذا كانت نظرية الحق الإلهي التي بلورها (بوسويه) واستند إليها (لويس الرابع عشر) في حكمه المطلق، واعتقد بها معاصروه، وكذلك الناس من بعده.

ومن الذين ساندوا نظرية الحكم المطلق، الفيلسوف الانكليزي (توماس هوبز) (Thomas Hobbes) (٣٢) (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وقد أكد (هوبز) في مؤلفاته على ضرورة الطاعة المطلقة من قبل الشعب للحاكم وأن الشعب بدون حاكم أشبه بالجسم بدون رأس، ولذلك فإنه يعتقد بأنه لا وجود لأمر ثالث بين سلطة الحاكم المطلقة وبين الفوضى الكاملة، وأنه من الضروري تركز السلطة بيد الحاكم الذي يجب أن يكون سلطانه غير محدود ولا وجود لسلطان آخر إلا بأذنه، وأن السيادة لا تقبل الانقسام ولا التحويل وأن جميع سلطات الحكم كاملة في الحكم، واعفى (هوبز) السيادة من القيود، وأكد أنه لا يجوز مقاومة سلطة الحاكم، أن كان موفرا الأمن لرعاياه وهو السبب الوحيد في خضوع الرعايا، فالحجة الوحيدة في تأييد الحكم هي أنه في الحقيقة يحكم، وفي حالة حدوث المعارضة أو المقاومة ضد الحاكم وفقد سلطته فإنه لا يعود حاكما، ولا رعاياه رعايا وعندئذ يلجأون إلى موارد الفردية لحماية أنفسهم وقد يمنحون طاعتهم وبحق، لحاكم جديد يستطيع حمايتهم، ولم يكن في نظرية (هوبز) مجال لأي ادعاء بالشرعية بدون السلطة وهذا ما اغضب الملكيين (٣٣).

ويعتقد (هوبز) أن الحاكم يجب أن لا يخضع للقوانين المدنية، ويعمل ذلك بأن القوانين بوصفها تقرر فقط المبادئ المعقولة التي يمكن أن تقام على أساسها دولة، فإنها ليست قيودا على سلطة الحاكم لأنه ليس هناك قانون مدني يناقض قانون الطبيعة، وقد تكون الملكية حقا طبيعيا ولكن القانون المدني لا يلغي الملكية وهو ليس قانونا طبيعيا، لذلك فإن الذي يقيد الحكم ليس قانون الطبيعة ولكن قوة رعاياه (٣٤).

وبين (هوبز) أن الأفراد عندما تنازلوا عن حقوقهم الطبيعية إلى حاكم يتصرف بها نيابة عنهم وحفاظا على أنفسهم وهم في مرحلة (حالة الطبيعة) فيجب أن يكون ذلك الحاكم مطلقا في الحكم مادام السبب الوحيد لإنشاء الحكومة هو سلامة الناس، على أن يكون الحكم المطلق للحاكم مستندا إلى رضى الشعب وليس إلى الحق الإلهي وهكذا يمكن أن يتخذ مذهبه لتبرير إية حكومة قائمة طالما كانت تحكم (٣٥).

وأكد (هوبز) أن السيادة يجب أن تكون وفق عقد بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم ملك، ثم تسليم الدولة بالاتفاق المتبادل، الحقوق التي إذا احتفظ بها الأفراد اعاققت سلم البشرية، لأن الدافع والهدف عند الذي يتحلى عن حقه أو يحوله هو من أجل الحفاظ على أمنه الشخصي (٣٦).

أن اختراع الطباعة، وانتشار المعرفة منذ عصر النهضة وبعث الحضارة الكلاسيكية اليونانية والرومانية القديمة، والثورة البروستانتية، والاستكشافات الجغرافية وما صاحبها من ازدهار التجارة ونمو الرأسمالية الحديثة، أدى إلى انتشار الوعي السياسي بين الطبقة المثقفة، التي أخذت تنظر إلى الدولة وطبيعة وظيفة الحكومة نظرة الناقد الواعي، وظهرت النظريات اليونانية القديمة عن القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية للإنسان والنظام الديمقراطي، وفسرت بحسب الظروف المتغيرة، وساعدت على ظهور نظريات جديدة أخرى عن أسلوب الحكم، وأخذ الناس يطالبون بالدستور والحياة البرلمانية والتمثيل النيابي والانتخابات الحرة على أساس التصويت العام واحترام القانون والمحافظة على كرامة الإنسان، وكان الغرض من ذلك كله هو القضاء على الحكم الاستبدادي وتأسيس حكومة دستورية، والتي دافعت عنها وأيدتها نظرية العقد الاجتماعي.





## المبحث الثاني (النظريات الديمقراطية)

### (نظرية العقد الاجتماعي) (Contract Social)

نظرية العقد الاجتماعي نظرية قديمة ايضاً، اذ يذهب الفيلسوف الصيني المشهور (كونفشيوس) (٤٤٩ - ٢٥١ ق.م)، إلى ان الحاكم مفوض من الله على الارض ليحكم وفق عقد يحدد نصوص هذا التفويض، والطاعة واجبة للحاكم طالما احترم نصوص هذا العقد، والا فالافراد لهم كل الحق في الثورة ضده (٣٧).

وفي نفس العصر الذي عاش فيه (كونفشيوس) نجد اتباع (موتسي) (Motze) وهو من الفلاسفة الصينيين البارزين، يضعون اساس للعلاقات الاجتماعية بين الافراد في عقد ابرم بينهم في العصور السحيقة، وعلى كل فرد احترام هذا العقد، وفي عصر (افلاطون) بنى كثير من (السوفسطائيين) الدولة على اساس تعاقدية، اذ نجد (جلوكوت) (Glokute) في جمهورية (افلاطون) يذهب إلى ان الافراد قد عقدوا فيما بينهم عقداً يبتعد كل منهم بمقتضاه عن الظلم (٣٨).

وفي العالم الروماني يذهب (كارتيايدس) (Cartiades) إلى ان الناس كانوا يعيشون قديماً بلا قانون وكان كل منهم يعتدي على الآخر، مما أدى إلى انتشار القلق والخوف، ولذلك ابرموا عقداً فيما بينهم يخضعون وفقه لنظام يختارونه (٣٩).

ثم يأتي (سنكا) (Senca) (٣ ق.م - ٦٥ م)، فيؤكد هذه الفكرة اذ يذهب إلى ان الانسان كان في البداية يعيش في عصر ذهبي لا يخضع فيه لأية سلطة الا سلطة العقل، وكان الناس متساويين اذ لم تكن الملكية الفردية قد عرفت بعد (٤٠).

ولقد اهتم المسيحيون الأوائل، بهذه الفكرة لأنهم وجدوا فيها تفسيراً للكتاب المقدس وضرورة انشاء نظم اجتماعية سياسية لكي تتحدد من شهوات واعتداء الناس على بعضهم البعض (٤١). وفي مطلع العصور الحديثة، زادت أهمية العقد الاجتماعي وذلك لانتشار الجمعيات الخيرية والطوائف الدينية في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة، وهي كلها جمعيات تعاقدية، ثم ان التجارة والصناعة التي انتشرت في مطلع العصور الحديثة كانت تقوم على عقود تعاونية مبرمة بين الافراد والشركات، وتؤكد أهمية العقد في دائرة النشاط الاقتصادي، وقد كان لهذا اثره المباشر على المفكرين السياسيين والاجتماعيين في محاولتهم ايجاد تفسير معقول لخضوع الافراد لسلطة الدولة، لأن الحاكم في العصور الوسطى، كان في رأيهم ممثلاً للآله على الارض يتولى سلطاته وفق ميثاق خاص (٤٢).

لقد استخدم الفلاسفة نظرية العقد لتوجيه نظر الملوك الطغاة إلى انها ليسوا من عنصر يعلو على عنصر البشر وانهم يحكمون وفق قواعد متفق عليها منذ الأزل وان عليهم ان يخضعوا لهذه القواعد كشرط اساسي لطاعة الافراد لهم لأن العقد الكامل يحمل دائماً التزامات متقابلة.

فنظرية العقد هي اتم صورة قانونية وفلسفية يستطيع الفيلسوف والسياسي عن طريقها ان يهدم النظرية التقليدية التي سادت منذ العصور القديمة بأن الملك فوق القانون (٤٣).

لكل هذه الاسباب انتشرت نظرية العقد الاجتماعي على لسان عدد لا يحصى من المؤلفين اواخر العصر الوسيط

وأوائل العصور الحديثة، وكان من بين هؤلاء اليوناني (ايناس سلفيوس) (Iinas Silvius) (١٤٠٥ - ١٤٦٤) والذي عرض فكرة العقد في كتابه (في مصدر السلطة الرومانية وضمانتها) (Deortae auctoritate imperit romani) حيث فرق بين العقد الاجتماعي والسياسي، فالافراد في المبدأ كانوا يعيشون على الطبيعة، وكانت علاقتهم قائمة على الحروب مما اضطرهم إلى انشاء



نظم اجتماعية تنظم علاقاتهم بعضهم البعض الآخر داخل نطاق (عقد اجتماعي) أبرم بينهم<sup>(٤٤)</sup>، ثم جاء (هوكر) (Hoger) (١٤٤٢ - ١٦٠٠م) من رجال الدين المسيحي الإنكليز والذي ضمن هذه النظرية في كتابه (قوانين السياسة الكنسية) وكان أكبر مؤلفي المذهب التعاقدية<sup>(٤٥)</sup>. ان الدافع الاساسي في الواقع لهذه النظرية، هو رغبة بعض الفلاسفة والمفكرين كما اسلفنا، ان يفسروا نشوء الدولة وانتقال الانسان إلى العيش في مجتمع يسوده حكم القانون وان يبرروا بعض النظم السياسية كالملكية المستبدة او الملكية الدستورية او مبدأ سيادة الشعب وانه صاحب السلطات، وان البعض من هؤلاء الفلاسفة يعتبر الموضوع عبارة عن تصوير خيالي لوقائع لم تقع في يوم من الايام وقد رتبت عليها هذه النتائج<sup>(٤٦)</sup>.

ان نقطة البداية في مفهوم العديد من الفلاسفة، والمفكرين هو ان افراد البشر كانوا قد انتقلوا من حالة الفطرة والفوضى إلى حالة النظام والقانون نتيجة لإجتماهم في زمن ومكان معينين في فترة من فترات تاريخ الانسان ثم ابرموا عقدا من اجل الخروج من حالة الفوضى إلى حالة النظام. ولذلك يطلق على المفهوم (اصطلاح العقد الاجتماعي) (Ie contract Social)<sup>(٤٧)</sup> ان ابرز من ذهب الى هذه النظرية من المفكرين خمسة هم: (توماس هوبز) (Thomas Hobbes) (١٥٨٨ - ١٦٧٩)<sup>(٤٨)</sup> و(جون لوك) (Jhon Lock) (١٦٣٢ - ١٧٠٤)<sup>(٤٩)</sup> في انكلترا، و(جان جاك روسو) (J.J. Rousseau) (١٧١٢ - ١٧٧٨)<sup>(٥٠)</sup> في فرنسا، والفيلسوف الهولندي (سبينوزا)<sup>(٥١)</sup> (Spinoza) (١٦٣٢ - ١٦٧٧)، والمفكر الالماني الكبير (صموئيل بيفنودورف) (Samuial Berendof) (١٦٩٤ - ١٦٣٢).

وكان كل من هؤلاء المفكرين يريد ان يبرر نظاما سياسيا معيناً، اذ كان (هوبز) يسعى الى ان يبرر نظام الملكية الاستبدادية المطلقة، واراد (لوك) من تقديم هذه النظرية ان يبرر لقومه في انكلترا ثورتهم على النظام الاستبدادي واستبداله بنظام الملكية الدستورية عام ١٦٨٨، اما (جان جاك روسو) فكان يؤمن بمبدأ سيادة الشعب، واعتباره مصدر السلطات فاعتمد على نظرية العقد الاجتماعي لتبرير تلك الآراء<sup>(٥٢)</sup>.

وقد اعتمد كل هؤلاء المفكرين على مقدمات تكاد تكون واحدة ولكنهم اختلفوا في تفصيلاتها من اجل ان يتوصل كل منهم الى بغيته لقد اتفقوا على ان عقدا ما، كان قد ابرم ولكنهم اختلفوا في اطراف العقد وفي موضوعه.

ان هؤلاء المفكرين في الواقع قد تأثروا بفلسفة وقواعد (المذهب الطبيعي)<sup>(٥٣)</sup>، الذي ظهر في اوروبا في اواسط القرن السابع عشر، والذي كانت قواعده تكفل لهم سيادة الذهنية التي ارادوا ان تتشبع بها افكار الجماعات، علما بأن فكرة القانون الطبيعي هذه لم تكن فكرة جديدة، فقد كانت ترجع باصولها الى عهد اليونان، ثم عهد الرومان حيث صارت قانونا تخضع له كل الكائنات الحية، ثم انقلب دينا في القرون الوسطى فورثته المسيحية وجعلته القانون الإلهي وهو ثابت عندها لا يتغير يتوصل اليه من طريق الوحي لا عن طريق العقل.

كان الهولندي (كروسيوس) (Crosiuos) (١٥٨٣ - ١٦٤٥) هو المؤسس للقانون الطبيعي في عهده الجديد، والذي عرفه بأنه ((القاعدة التي يوحى بها العقل القويم والتي بمقتضاها نحكم بالضرورة ان العمل ظالم او عادل طبقا لإتفاقه مع المعقول، فالانسان في نظره حر طبقا للقانون الطبيعي ولكنه يفقد حريته على اثر حرب تقوم ويستطيع ان يتنازل عن حريته بعقد يبرمه، واذا كان الانسان يستطيع ان يتنازل عن حريته فالامة تستطيع ان تفعل ذلك ايضا وتضع نفسها في كنف أمة اخرى تكون سيدها لها (وهذا هو الاقرار للرق والاستبداد والفتح))<sup>(٥٤)</sup>.



ثم تناول القانون الطبيعي من بعد (كروسيوس) كلا من (هوبزولوك) (Hobizolock) و(روسل) (Rusel) عندها أصبح القانون ضرورة وسلاحا لا تستطيع الطبقة الوسطى من أبناء المدن الاستغناء عنه لحمل الجموع الى الثورة الفكرية كما حصل في الثورة الفرنسية<sup>(٥٥)</sup>، وقد اتفق هؤلاء المفكرين جميعا فيما يلي:

١- ان الناس كانت تعيش قبلا في عهد الفطرة قبل ان ينتظموا في الجمعية البشرية.  
٢- لما كان من المتعذر البقاء في هذه الحالة فإن الناس ابرموا عقدا اجتماعيا انتقلوا بمقتضاه من عهد الفطرة الى عهد النظام، ولكنهم اختلفوا عندما أراد كل منهم تحديد طرفي العقد، واختلف فهم يوضح وضوحا جليا كيف ان الفلسفة والعلم والمنطق يمكن ان تسخر للمصالح.  
لقد ذهب (هوبز) ، في كتابه (الوحش) ، الى ان الملك يحكم وفق قانون لارجوع فيه، تنازل بمقتضاه الافراد للملك عن كل حق لهم، واصبح الحاكم منذ تلك اللحظة ذا سلطان كامل على الافراد لأنهم تنازلوا طواعية ولمصلحتهم عن كل حق لهم، وعلى ذلك فطغيان الحاكم شئ مشروع، فالعدل هو ما يراه عدلا، والدولة ممثلة في الملك لها كل الحقوق، وهي بمثابة روح لذلك الجسم الضخم، وهو الشعب، وهي اشبه شئ، بذلك العملاق المخيف الذي اطلق عليه اسم (اللوفاثان) (Louithan) عام ١٦٥١، في كتابة المذكور، ومن هنا نجد كيف استغل (هوبز) نظرية العقد في تبرير طغيان الحكم في القرن السابع عشر، لتبرير حكم اسرة (آل ستيوارت) في انكلترا<sup>(٥٦)</sup>.  
وفي نفس الكتاب يشير، (هوبز) الى ان حالة الطبيعة الأولى هي حالة من البؤس الكامل، وحرب الكل ضد الكل، حيث يسعى كل انسان وراء مصالحه الذاتية الانانية ولا يكثرث او يهتم بمصالح الآخرين، لذلك فإن عقدا اجتماعيا هو الطريق الأفضل للخلاص من حالة الطبيعة ليضع حدا الى تلك الحالة ويحول قوى وسلطات المتعاقدين الى حاكم مستبد مطلق وفي تلك الحالة لا يكون للمتعاقدين أية حقوق وتنتقل جميع الحقوق والسلطات الى الحاكم الذي تم اختياره والذي لا يخضع للقوانين<sup>(٥٧)</sup>.

ان (هوبز) يؤكد على ان العقد كان قد ابرم بين افراد المحكومين فيما بينهم واما الحاكم فلم يكن طرف في ابرامه، وقد تنازل المحكومون بموجب هذا العقد عن جميع حرياتهم الطبيعية مرة واحدة وإلى الأبد الى الحاكم او الملك فاذا بوا بذلك شخصياتهم في ارادته، فله بذلك ان يتصرف بحريات المحكومين وفق مشيئته، ولم يعد هناك حق للمحكومين في محاسبة الحاكم، حتى وان اساء التصرف بسلطته فان لم يكن طرفا في العقد قد التزم بشئ نحوهم، ان الحاكم في هذا التصور كان قد تلقى حقوقا من دون ان يلتزم بأي واجب نحو المحكومين فبرر بذلك (هوبز) سلطات الحاكم المطلقة واعفاه من كل مسؤوليته نحو المحكومين<sup>(٥٨)</sup>.

ان (هوبز) كما اسلفنا كان يرى ان العقد الاجتماعي ما هو الا اتفاق الافراد فيما بينهم على اقامة سلطة مطلقة ، ياتمر الجميع باوامرها ويلتزم بتنفيذ قراراتها.

لكن (جون لوك) في كتابه (الحكومة المدنية) سنة ١٦٩٠م يقف موقفا مخالفا لـ(هوبز) فهو يذهب الى ان الحالة الطبيعية لم تكن حالة حرب، بل كانت حالة طبيعية يعيش فيها الانسان حرا ويتصرف على اساس عقلي الا ان الحالة لم تخلو من متاعب بسبب فساد بعض الافراد، الذين كان يعوزهم ثلاثة اشياء، قانون مستقر، قاض عادل، وقوة تنفيذ تستطيع تنفيذ القانون أي السلطات الرئيسية الثلاث ( التشريعية ، القضائية ، التنفيذية )<sup>(٥٩)</sup>.

ان (لوك) هنا يناصر الملكية المقيدة لا المطلقة، ويتفق مع (هوبز) بشأن فكرة وجود العقد الاجتماعي الذي انتقل بمقتضاه الافراد من حالة الفطرة الى حياة الجماعة، فيرى (لوك) ان الانسان كان مشعبا بروح العدالة وكانت الحياة تجري على اصول القانون الطبيعي ونواميسه تلك التي تتمتع الافراد في ظلها بمبادئ الحرية والمساواة وعدم اعتداء احدهم على الآخر في حياته او حريته او ماله وعلى هذا النحو كانت الحياة الأولى حياة الفطرة كما تصورها (لوك) هي حياة حرية وسلام وتبادل



وتعاون وحياة يظلها (القانون الطبيعي) الذي يعلو ويسمو على سائر القوانين الاجتماعية ويلتزم به الناس جميعاً<sup>(١٠)</sup>، وقد برر (لوك) شرعية العقد الاجتماعي للانتقال من حياة الفطرة طالما كانت حياة حسنة ترفرف عليها الحرة والمساواة إلى المجتمع المنظم، ولأن الناس قد رغبوا في الانتقال إلى حياة أفضل، فأقام الجماعة لضمان تنظيم الحريات التي كانوا يتمتعون بها في حياة الفطرة ولضمان عدم الاعتداءات المحتمل وقوعها، ويقول (لوك) أن الأفراد لم يتنازلوا للحاكم بمقتضى هذا العقد إلا عن جزء من حقوقهم وفي حدود القدر اللازم لإقامة السلطة والمحافظة على حقوقهم الأخرى المتبقية لهم والتي احتفظوا بها، فيكون الحاكم طرفاً آخر في العقد لا اجنبياً عنه، فعلى الأفراد يقع واجب الطاعة للحاكم ويقع على الحاكم واجب الحماية والمحافظة على حقوق الأفراد التي لم يتنازلوا عنها وإقامة العدل بينهم، فإذا اخل الحاكم بالالتزام، انفسخ العقد بينهم، وبذلك أجاز (لوك) حق مقاومة الحاكم إذا ما جاوز سلطته حسبما يقتضي مضمون العقد<sup>(١١)</sup>.

أن (لوك) يعتبر السلطة التشريعية أعلى سلطة في الدولة ويجوز للسلطة التنفيذية أن تشترك في سن القوانين وعندئذ تكون كل من السلطتين مقيدة واحدة بالأخرى ولا تكون السلطة التشريعية مطلقة الرأي (لوك) لأن الأفراد الذين أقاموها لا يملكون السلطة المطلقة، كما أنه لا يمكن نزع الملكية إلا بموافقة الغالبية العظمى.

أما السلطة التنفيذية فمسؤولة أمام السلطة التشريعية، ولا يمكن وضع السلطتين في يد شخص واحد لأن ذلك معناه فقدان الحرية.

كما أن (لوك) الذي أقام نظريته في التعاقد الاجتماعي كما أسلفنا على أساس نظرية الحقوق الطبيعية، قد اعترف أن هناك قانوناً طبيعياً يحكم علاقة الأفراد وقيمها على أساس من الحرية والمساواة والعدالة الطبيعية، فالأفراد في حالة الفطرة هم أحرار ومتساوون لكن حريتهم لا تقوم على أساس قدرة كل منهم على فعل ما يريده واشباع رغباته بكافة الوسائل ولكنها تقوم في حرصه على حرية زملائه لأن القانون الطبيعي الذي يحكم تصرفاتهم يحميهم من أن يسترخوا بعضهم لبعض الآخر<sup>(١٢)</sup>.

ويؤكد (لوك) أنه لا يمكن إخضاع أي إنسان للسلطة السياسية بغير موافقته التامة، ويرى أن الإجماع ضروري فقط عند تكوين المجتمع ليخضع كله لسلطة واحدة عليا، وبعد ذلك يكتفي الأخذ بمبدأ الأغلبية فالإجماع شرط أساسي لمنح صفة المشروعية للسلطة الحاكمة عموماً، أما عندما تصل الحالة إلى مجرد اختيار حكومة معينة فسيكون الأمر للأغلبية<sup>(١٣)</sup>.

ويعتقد (لوك) أيضاً في نظريته بوجود موافقة جميع المواطنين لقيام المجتمع السياسي وإن أي مواطن لا يوافق على العقد فهو غير ملزم به وعلى الحكومة أن تلتزم بالعقد بقدر ما تطلبه من الأفراد والالتزام به والأفراد يكون من حقهم طبقاً لأحكام العقد — إسقاط الحكومة والثورة عليها إذا ما اخلت بالتزاماتها المبينة في العقد كما بينا آنفاً، ويجعل (لوك) العقد ملزماً للحكومة يكون قد خطا خطوة على الطريق إلى الديمقراطية<sup>(١٤)</sup>.

وفيما يتعلق بمسألة الحرية الشخصية وضح (لوك) أنه ليس هناك سيادة طبيعية لأحد على آخر، حتى سلطة الأب على أولاده وهي واجب طبيعي أكثر منها سلطة وهي مؤقتة ولا تشبه في شيء سلطة السيد على العبد وقد تفقد بسوء الاستعمال والتقصير، والسلطة السياسية هي اتفاق مشترك وعقد أرادي، وذلك لأن أعضاء المجتمع متساوون عقلاً وحرية بخلاف ما هو الحال في علاقة الآباء بالأبناء فأساس الاجتماع الحرية، والغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية، وليس محوها لمصلحة الحاكم كما يزعم (هوبز)<sup>(١٥)</sup>.

وهكذا نجد أن (لوك)، قد أيد البرلمان الأنكليزي ضد الملكية المطلقة، وأثرت نظرياته على الكثير من المفكرين في أوروبا وأمريكا في القرن الثامن عشر، وأشهر هؤلاء (فولتير (و روسو) (توماس جيفرسون) واعتبر هؤلاء (جون لوك) مفسر الفلسفة العقلية في القرن الثامن عشر، وقد اقتبس جيفرسون كثيراً من آراء (لوك) عند ما كتب إعلان استقلال أمريكا عام ١٧٧٦<sup>(١٦)</sup>.



ان تفسيري كل من (هوبز) و(لوك) في الواقع ليسا إلا صورة من صور درجة النضوج الفكري الذي صاحب قيام الثورة الصناعية في انكلترا وان هذا النضوج المحدد هو الذي سبب تأخر انفجار الثورة السياسية في انكلترا عنه في فرنسا بينما قامت الثورة الصناعية في الأولى قبل الثانية بزمان طويل.

ومن الفلاسفة المتأثرين بـ(جون لوك)، الفيلسوف والمفكر الفرنسي (جان جاك روسو) الذي اعطى بعدا جديدا لنظرية العقد الاجتماعي في كتابه (العقد الاجتماعي) عام ١٧٦٢، موضحا فيه أن الانسان خلق حرا ومساويا لغيره في الحقوق، ولضمان الحرية والمساواة، انضم الأفراد واقاموا الحكومات لتعمل بارادتهم مستمدة السلطة منهم بموجب عقد بين الطرفين، فاذا اساءت هذه الحكومات استخدام السلطة واخلت بتلك الحقوق، وجب عزلها، واقامة حكومات اخرى بدلها وقد ادى انتشار افكار (روسو) في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر الى توسيع الهوة بين الملك وبين الشعب، وبين (روسو) كذلك ان شرعية الحكومة تستمد من الشعب وكل قانون لا بد وان يجيزه التصويت المباشر لجميع المواطنين<sup>(٦٧)</sup>، وان الدولة مدينة بوجودها للشعب وانها تمت في سيادتها اليه وحده دون سواه ومن حقه — رغم وجود المعاهدات والدساتير — ان يعدل او يلغي اشكالها<sup>(٦٨)</sup>.

يعتبر كتاب (العقد الاجتماعي) لـ(روسو) بحق من اقدر المؤلفات السياسية بذات الخصوص حتى عد انجيل الثورة الفرنسية والذي خصصه لأفكاره حول الدولة والسلطة والحق الطبيعي، اذ يفتح الكتاب بالمقولة الشهيرة ((ولد الانسان حرا الا انه مكبل في كل مكان بالاغلال، على ذلك النحو يتصور نفسه سيد الآخرين الذي لا يعدو ان يكون أكثرهم عبودية))<sup>(٦٩)</sup>، وقد قصد (روسو) من ذلك ان تاريخ الانسان ينقسم الى مرحلتين مرحلة سابقة على وجود الحكومة ومرحلة لاحقة بها، ففي المرحلة الأولى كان الانسان في حالته الطبيعية غير مقيد بقوانين وضعية ولا خاضع لغير احكام القانون الطبيعي المنبث في نفس كل انسان بمقتضى فطرته، ولكن الانسان اضطر الى الخروج من هذه الحالة الطبيعية واتفق مع بني جنسه على ايجاد نظام اجتماعي بخضع فيه كل فرد الى حكم المجموع مقابل قيام المجموعة بحمايته، وتنازل فيه عن حريته الطبيعية بمقابل تمتعه بالأمن المكفول له من بني جنسه وبذلك أبدل القانون الطبيعي بقوانين بشرية واصبح على الافراد واجبات للمجتمع ولهم قبله حقوق، وهذا الاتفاق يشبه التعاقد ومضمونه مبادلة واجبات بمزايا<sup>(٧٠)</sup>.

وان هذا الالتزام الاجتماعي والخضوع للسلطة لا يمكن ان يكون اساسا للقوة، اذ ان تأسيس السلطة على حق الفتح والغزو يعني انكار فكرة الحق كليا، وكذلك لا يمكن ان يستند الالتزام الاجتماعي الى فكرة السلطة الطبيعية للأب أو لأي رئيس يزعم انه يستمد سلطته من الطبيعة، (فالاسرة وهي اقدم الجماعات البشرية ليست ظاهرة طبيعية غير ارادية، بل ظاهرة ارادية اتفاقية ذلك ان الأبناء لا يرتبطون بابيهم الا لزمان محدود بحاجتهم اليه في المحافظة عليهم ورعايتهم، وما ان تزول هذه الحاجة، حتى ينحل ذلك الرابط الطبيعي ويعفى الأبناء من واجب الطاعة نحو آبائهم، كما يعفى بالآباء من التزام الحماية والرعاية لهم ويسترد هؤلاء وأولئك حريتهم الطبيعية، فاذا بقيت مع ذلك الاسرة قائمة واستمرت الرابطة بين الآباء والأبناء فلن يكون ذلك الا نتيجة لإتفاق حر ورغبة مشتركة في الإبقاء على الاسرة لأنها لا تبقى اسرة الا بالتعاقد)<sup>(٧١)</sup>.

وكذلك كل جماعة سياسية لا يمكن تصور وجودها الا باتفاق الافراد فيما بينهم على الحياة في الجماعة، وهذا الاتفاق او العقد الاجتماعي لن يكون سليما ومشروعا الا اذا صدر عن اجماع الارادات الحرة للأفراد المكونين للجماعة وان هذا العقد لا يستمد قوته من رضاء الافراد فقط، بل تتوقف صحته ايضا على طريقة استعماله، والغاية التي يهدف الى تحقيقها، فلن يكون صحيحا مالم يحقق حياة افضل من حياة العزلة التي تسودها الحرية والمساواة وليس حياة الفطرة بنظر (روسو) هي أسعد حالة للحياة البشرية بل العكس، لأن الجماعة هي وحدها التي ترتقي بالانسان وبمعنوياته وترتفع بتفكيره ومشاعره وتحل العدالة والفضيلة مكان الغرائز والشهوات وتحكم العقل بالتصرفات<sup>(٧٢)</sup>.



ان ( روسو ) في الواقع يكرس هنا نظريته حول ( سيادة الارادة العامة )  
( La souverainete de La Volonte gnetale ) فالارادة العامة عند ( روسو ) هي دائماً في  
الاتجاه الصحيح، لأن ما هي عليه فعلياً، هو بنفسه ما ينبغي ان تكون عليه، أنها قانون نفسها ولا يوجد  
أي قانون اساسي ملزم لها حتى لو كان العقد الاجتماعي الذي هو سبب وجودها، انها ارادة مطلقة<sup>(٧٣)</sup>.  
اختلف ( روسو ) مع كل من ( هوبز ) و ( جون لوك ) في مسألة العقد الاجتماعي وتحديد اطرافه  
وتعيين اهدافه، فعلى خلاف ( هوبز ) الذي يرى ان العقد الاجتماعي ما هو الا اتفاق الافراد فيما بينهم  
على اقامة السلطة، أي ان كل فرد يلتزم في مواجهة الآخرين، على خلاف ( لوك ) الذي يجعل العقد بين  
الافراد والحاكم ( فرداً أو أكثر ) يرى ( روسو ) : ( أن الافراد انما يبرمون العقد مع انفسهم، على اساس  
ان لهم وجهين او صفتين من حيث كونهم افراداً طبيعيين كلا منهم في عزلة عن الآخر، ومن حيث  
كونهم اعضاء متحدين في الجماعة السياسية المزمع قيامها )، أي ان ( روسو ) وان اتفق مع ( هوبز ) في  
ان الحكم ليس طرفاً في العقد، فهما يختلفان من حيث ان ( هوبز ) يضمن العقد الاجتماعي مجموعة  
عقود بعدد الافراد المحكومين للجماعة يلزم فيها كل منهم قبل الافراد الآخرين، بينما ( روسو ) يحسب  
ان طرفي العقد هما الافراد الطبيعيون من ناحية ومجموع الافراد اعضاء الجماعة السياسية من ناحية  
ثانية، أي ان ( روسو ) يتخيل الجماعة السياسية كما لو كانت قد تكونت بالفعل ويدخلها طرفاً في العقد  
والافراد الطبيعيون طرفاً آخر، ويرى ( روسو ) ان على الافراد في العقد الاجتماعي ان ينزلون كلية  
( يتخلون ) ودون تحفظ عن جميع حقوقهم للمجموع، على ان هذا النزول لا يفقد الافراد حرياتهم  
وحقوقهم نهائياً، لأنهم سيستعيضون عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية التي نزلوا عنها بحريات وحقوق  
مدنية تقررها لهم الجماعة المدنية التي اقاموها بل ان وجود هذه الجماعة يفترض وجود هذه الحقوق  
والحريات المدنية لأنها ما قامت الا لحمايتها<sup>(٧٤)</sup>.

ويدل ( روسو ) على وجهة نظره بالطريقة الآتية: ( حيث ان النزول الكلي هو متساوي بالنسبة  
لجميع الافراد، وبالتالي تبقى المساواة الطبيعية بين الافراد قائمة، وما دامت المساواة موجودة، فستكون  
الحرية كذلك، لأنه لن يتعدى أحد على الآخر دون ان يسيء في ذلك الوقت نفسه الى المجموع، أي ان  
الافراد ماداموا متساوين فيما بينهم فحالتهم جميعاً واحدة ومن ثم تكون الاساءة الى احدهم اساءة الى  
كل واحد منهم، فالفرد اذ يضع قواه وحقوقه في يد المجموع يسترد بوصفه عضواً في الجماعة وجزءاً  
لا يتجزأ من حقوقها ومن ثم تكون المساواة والحرية<sup>(٧٥)</sup>.

ان تفسير ( روسو ) يعبر بوضوح عن مدى نضوج الثورة في أفكار الجماعات ضد النظام  
الاقطاعي لأن ( روسو ) لم يكتب الا وهو متأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه ولم يعط غير صورة منصفة  
ليقضة الشعب الفرنسي ونضوجه الثوري الذي سبق قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

ويعد ( روسو ) الحكومة مجرد هيئة مفوضة من الشعب للقيام بنوع خاص من الأعمال وهي  
أعمال تنفيذ، ويظل الشعب محتفظاً بالتشريع، فتكوين الحكومة او تفويضها انما يتم وفق قانون يصدر  
عن الشعب، فأن اية حكومة مؤقتة بإمكان الشعب تغييرها، كما ان الدولة المثالية عند ( روسو ) هي  
التي لا تحتاج الا لعدد قليل من القوانين الضرورية لحياتها، وان أي مسألة يجب ان تخضع لأستفتاء  
حر<sup>(٧٦)</sup>.

وعوموم القول فإن العقد الاجتماعي برأي ( روسو ) هو اداة ارادية تتنازل به الافراد عن حريتهم  
الطبيعية واذابوا أرادتهم الفردية في ارادة عامة مشتركة، وهذه الارادة العامة هي السلطة صاحبة  
السيادة، والسيادة التي تتكون من هذا التعاقد يكون لكل فرد نصيب فيها مساوي لنصيب الآخر وهذا  
الجزء الذي يخصه من السيادة لا يمكن انتزاعه منه وتتولى السلطة صاحبة السيادة حماية هذه الحقوق،  
والسيادة لا تتجزأ ولا تتوكل ولا تنتقل ولا يتصرف بها ولا تقبل التفويض او الأنابة لأن السيادة ليست  
جزءاً من العقد بل هي وكيلة تابعة للإرادة العامة ( ولكي تكون ارادة عامة ليس من الضروري دائماً  
ان تكون اجماعية ولكن من الضروري احصاء جميع الاصوات فأى استثناء مقصود يبطل العمومية )  
وان الارادة العامة لا تستطيع ابداء التنازل عن ذاتها، وان السلطة يمكن ان تنقل اما الارادة فلا<sup>(٧٧)</sup>.



كان (روسو) يحلم بجمهورية شعبية أو هيئة سياسية يطلق عليها اعضاؤها اسم دولة يستطيع كل فرد فيها ان يشعر بأنها جمهوريته، ودولة يشعر كل فرد بأنه عضو مساهم فيها. ويعد الفيلسوف الهولندي (سبينوزا) <sup>(٧٨)</sup> (Spiniza) (١٦٣٢-١٦٧٧) من الذين تناولوا دراسة العلاقة بين الحاكم والرعية، اذ يرى ان النظام الاجتماعي يكون نظاما جيدا طالما يسعى لتحقيق الحياة الفاضلة وتحقيق الأمن للمواطنين الذين يعيشون ويعملون دون الحاق الضرر بأنفسهم او بالآخرين، وبما ان الافراد متفاوتون بمحاسنهم فلا بد اذن ان يطيعوا أولي الأمر منهم لذلك يؤكد على الضرورة، بالنسبة لرجال الدين والقادة المدنيين ان يفهموا شروط الحياة الفاضلة <sup>(٧٩)</sup>.

ويعتقد (سبينوزا) ان حالة الضعف والوهن التي مر بها الإنسان في حالة الطبيعة أدت الى فقدان الناس - بسبب عدم ترابطهم - للقوة والمقدرة على دعم حياتهم على نحو يكفل لهم حياة الراحة والاطمئنان ويضمن لهم استخدام امكانياتهم الفكرية والاخلاقية من أجل تحقيق هدف مشترك يسعى الناس في المرحلة الثانية التي تلت مرحلة الطبيعة والتي اطلقوا عليها اسم (مرحلة المدينة) الى الاتحاد من أجل تحقيق هذا الهدف <sup>(٨٠)</sup>.

وعلى الرغم من أن (سبينوزا) لم يشر في مؤلفاته الى عتد رسمي يعالج هذه الحالة الا انه اشار اليه عند الكلام عن وصف الحالة المدنية التي تلت حالة الطبيعة موضحا ان الناس اتحدوا في تلك المرحلة لتحقيق هدف مشترك <sup>(٨١)</sup>.

وأخيرا ينبغي ان نتوقف هنا عند المفكر القانوني الألماني الكبير (صموئيل بيفندورف) (Samuial Bevendof) (١٦٣٢-١٦٩٤) الذي دعا الى احلال القانون الطبيعي او العقلاني المحض محل القانون الكنسي المقدس، أي الشريعة المسيحية في الواقع، وكان ذلك يعتبر ثورة ما بعدها ثورة، ومن أهم كتبه: (مبادئ التشريع الكوني) ١٦٦٩ و(عن حقوق الطبيعة والبشر) عام ١٦٧٢، و(حالة الامبراطورية الألمانية) ١٦٨٨، وقد اثارت كتبه فضيحة فور صدورها بسبب النقد اللاذع الذي يوجهه للعقائد اللاهوتية فهو يعتبر ان القانون الطبيعي أهم من القانون الكنسي او الشريعة المسيحية، لأنه قائم على حكم العقل وينطبق على جميع البشر، هذا في حين ان القانون الكنسي لا ينطبق الا على المسيحيين، بل وذهب الى حد القول بأن العقد الاجتماعي بين البشر هو الاساس العقلاني لتنظيم المجتمع وتشكيل الدولة <sup>(٨٢)</sup>، ومن المعلوم ان نظريات هذا المفكر أثرت على فلاسفة التنوير الذين جاؤوا بعده وبخاصة (روسو).

يرى (بيفندورف) انه على الرغم من نواقص البشرية، فإنه يمكن للمجتمع أن يحكم عن طريق العقل، وقد نص على المبدأ الاساسي التالي (كل ما يفيد الجماعة - أي المجتمع - ينبغي ان يشكل احد مبادئ القانون الطبيعي حتى لو كان متعارضا مع تعليم رجال الدين ثم قال بأن البشر هم الذين يحكمون انفسهم بانفسهم وليس القوة الغيبية كما يزعم الاصوليون، وبالتالي فلا (حاكمة) ولا من يحزنون.. ولا يجوز لأحد ان يدعي بأنه يمثل الله على الأرض وانه يحق له بالتالي ان يحكم البشر). وهكذا اسقطت نظرية الحق الإلهي لملوك أوروبا، وبسقوطها ابتدأت الحداثة السياسية، فالملوك بشر ولا يحق لهم ادعاء تمثيل الذات الإلهية على الأرض فالله فوق الجميع ولم يكلف أحدا بأن يكون الناطق الرسمي باسمه.

ان نظرية العقد الاجتماعي كما نرى، قد تركت آثارا واضحة على تاريخ الفكر الأوربي خلال القرن الثامن عشر وما بعده، الا انها واجهت بعض الانتقادات ومنها: ان ليس هناك في تاريخ الانسان ما يشير الى اجتماع جميع الناس في زمان ومكان معينين وانهم كانوا قد ابرموا عقدا انتقلوا به من حالة الفطرة والفوضى الى حالة العيش في مجتمع يسدوه النظام والقانون، كما ان الانسان في واقع الأمر حتى في حالة الفوضى الفطرية كان يخضع لبعض النظم كنظام السلطة الأبوية ضمن نطاق الاسرة، فضلا عن ان فكرة الالتزام بالعقود لاحقة لوجود سلطة عامة تحمي الالتزام وليست سابقة عليها لكي تقسر قيام السلطة العامة - المجتمع الانساني - فلو كان هناك فعلا عقد فعلي كما تنص



النظرية بين الأفراد لإقامة المجتمع السياسي المفترض لكان ذلك الأمر من الأحداث المهمة والعظيمة في تاريخ الإنسانية، ولتشابهت أنظمة الحكم في دول العالم وهذا في الواقع غير موجود إلى حد ما.

## الخاتمة :

تتباينت النظريات الفكرية والسياسية الخاصة بأنظمة الحكم و بنشأة الدول والحكومات ونظم الحكم فيها واختلفت أساليبها الفكرية والعقائدية نتيجة اختلاف المفكرين والفلاسفة حول أصل نشأة تلك النظم ومرجعياتها.

و لذلك ظهرت انواع عديدة من النظريات المعبرة عن آراء هؤلاء الفلاسفة والمفكرين، من أهم تلك النظريات نوعين هما (النظريات التيقراطية) وتمثلها نظرية الحق الإلهي و(النظريات الديمقراطية) وتمثلها نظرية العقد الاجتماعي، وتعتبر هاتان النظريتان من أهم النظريات التي ظهرت في العصر الحديث وان كانت الأولى ذات جذور أقدم تعود في واقع الأمر إلى العصور الوسطى، إلا أنها تبلورت بشكلها المتميز في عهدي كل من (جيمس الأول) ملك انكلترا (١٦٠٣-١٦٢٥) و(لويس الرابع عشر) ملك فرنسا (١٦٤٢-١٧١٥) إذ التجأ الملوك وانصارهم إلى نظرية الحق الإلهي لتدعيم موقفهم تجاه الضغط الشعبي المتمثل بالبرجوازية آنذاك، كما يعد الاسقف (بوسويه) (١٦٢٧-١٧٠٤) من الذين تبلورت هذه النظرية على يدهم في فرنسا بشكل متقن أما نظرية العقد الاجتماعي وهي نظرية قديمة أيضاً، فقد ازدادت أهميتها في مطلع العصور الحديثة نتيجة لإنتشار الجمعيات الخيرية والطوائف الدينية في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة، إذ استخدم الفلاسفة نظرية العقد الاجتماعي لتوجيه نظر الملوك الطغاة إلى أنهم ليسوا من عنصر يعلو على عنصر البشر وانهم يحكمون وفق قواعد متفق عليها منذ الأزل وان عليهم ان يخضعوا لهذه الشروط كشرط اساسي لطاعة الأفراد لهم لأن العقد لطالما يحمل دائماً التزامات متقابلة.

وقد انتشرت هذه النظرية على لسان العديد من المفكرين والفلاسفة في العصر الحديث كان من أهمهم (توماس هوبز) و(جون لوك) و(جان جاك روسو) و(سبينوزا) و(بيفدورف) وغيرهم. ان هذه النظرية قد تركت أثرا واضحا على تاريخ الفكر الأوربي خلال القرن الثامن عشر وما بعده تحديداً، رغم انها لم تخلو من الانتقادات الموجهة إليها.





## هوامش المبحث الأول

- ١- عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣١٨، ٤٧٠.
- ٢- سباين، جورج، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، ج٣، ط١، القاهرة، ١٩٧١، ص ٥٤٣.
- ٣- المصدر نفسه، ص ٥٤٤.
- ٤- شتراير، جوزيف، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، ط١، دار التوزيع للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ٩٠.
- ٥- المصدر نفسه، ص ١٠٦.
- ٦- سباين، المصدر السابق، ص ٤٧٦.
- ٧- المصدر نفسه، ص ٤٧٧.
- ٨- Edward Raymond Turner, Europe (١٤٥٠-١٧٨٩), New York, ١٩٢٣ P. ٨٩.
- ٩- جان، توشار، وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، ط١، بيروت، ١٩٨١، ص ٧٢.
- ١٠- المصدر نفسه، ص ٧٣.
- ١١- سوينكلر، ستيفن، خلاصة الفكر السياسي، ترجمة مجيد عبد الله وخدوري خدوري، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٥، ص ٥٦.
- ١٢- (جون الأول) ملك انكلترا (١١٩-١٢١٦)، ويلقب بريتشاد قلب الأسد المشهور في الحروب الصليبية، وقام في عهده نزاع بينه وبين البابا (انستس الثالث) فاصدر البابا قرار الحرمان على انكلترا، فثار اشراف المملكة على الملك واجبروه على توقيع العهد الأعظم الذي يعد اساس حرية الشعب الانكليزي سنة (١٢١٥) ينظر: روبرت بالمر، تاريخ العالم الحديث، ترجمة محمد حسين الأمين، ج١، ط١، بغداد، ١٩٦٣، ص ١٢٧.
- ١٣- المصدر نفسه، ص ١٢٩.
- ١٤- شتراير، المصدر السابق، ص ١٠٨.
- ١٥- المصدر نفسه، ص ١٠٨.
- ١٦- سباين، المصدر السابق، ص ٥٤٤.
- ١٧- Ferdinand Sehevill, A history of Europe, New York, ١٩٣٠-p. ٥٩.
- ١٨- Ibid, p. ٦٠.
- ١٩- Edward, Ibid, p. ٩٩، العدوي، عبد الفتاح حسنين، الديمقراطية وفكرة الدولة، ط١، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٦٢.
- ٢٠- عبد ربه، د. سعد زغلول، دراسات في تاريخ الأوربي الحديث، مصر، ١٩٨٣، ص ١٢٦.
- ٢١- Max, Wlber, protestan Ethnics and the splrit of capitalism, New York, ١٩٦٤, P. ٦٦. المصدر .
- نفسه، ١٢٧.
- ٢٢- (جيمس الأول) (James ١) ملك انكلترا (١٦٠٣ - ١٦٢٥) أول ملوك اسرة (ستيوارت) وكان شديد الايمان بحق الملوك المقدس، لا يطبق منافسا له في سلطته، اضهد المتطهرين ودبرت في أيام عام ١٦٠٥ مؤامرة البارود المشهورة لنسف البرلمان، وقام نزاع بينه وبين البرلمان لأن كليهما كان يريدان يكون صاحب الراي الأعلى في فرض الضرائب وقد نشطت في أيامه حركة الاستعمار الأنجليزي في أمريكا والهند. وينظر
- V.H.H. Green, Renaissance Rwfomation, London, ١٩٤٦, p. ١٧٣.
- ٢٣- Carlition H. Hayes , Historical Revolution of modern Nationalism, NewYork , ١٩٥٦, P. ٩٢ ; Green , Ibid , P. ١٧٣ .
- ٢٤- Green , Ibid, p. ١٧٤.
- ٢٥- هازار، بول، الفكر السياسي الأوربي في القرن الثامن عشر، ترجمة د. محمد غلاب، الجزء ١، القاهرة، ٥٧، ص ٣٦.
- ٢٦- المصدر نفسه، ص ٣٧.
- ٢٧- المصدر نفسه، ص ٣٧.
- ٢٨- بدوي، ثروت، النظم السياسية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٢٧؛ سباين، المصدر السابق، ص ٢٥٦.
- ٢٩- بالمر، المصدر السابق، ص ٢٨٠.
- ٣٠- المصدر نفسه، ص ٢٨١.
- ٣١- توشار، المصدر السابق، ص ٧٥.
- ٣٢- (توماس هوبز) (١٥٨٨ - ١٦٧٩) فيلسوف انكليزي أكمل دراسته بجامعة اكسفورد وفي عام ١٦٠٨ عمل معلما خاصا لبعض افراد اسرة (كافندش) - من الأسر الأنكليزية المعروفة، وبعد قيام الثورة على الملك شارل الأول عام (١٦٤٦)، عمل (هوبز) معلما لشارل الثاني (Charles ١١) (١٦٦٠ - ١٦٨٥) أثناء منفاه في باريس له عدة مؤلفات في الفلسفة والسياسة والبصريات من أشهرها كتابه الموسوم بـ (الليويثان) (Leviathan) الذي نشره عام ١٦٥١ موضوعا فيه معظم آراءه في السياسة للمزيد من التفاصيل ينظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة فؤاد كامل وآخرون، ط١، بغداد، ١٩٨٣، ص ٥٠٣ - ٥٠٥.
- ٣٣- سباين، المصدر السابق، ص ٦٣٦ - ٦٣٧.
- ٣٤- المصدر نفسه، ص ٦٣٩ - ٦٤٠.
- ٣٥- الموسوعة الفلسفية المختصرة، المصدر السابق، ص ٥٠٣ - ٥٠٥.
- ٣٦- توشار، المصدر السابق، ص ٢٦٢.



## هوامش المبحث الثاني

- ١- موسوعة الهلال الاشتراكية، ترجمة ابراهيم عامر و (آخرون)، ط ٢، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٤٩.
- ٢- المصدر نفسه، ص ٣٥١.
- ٣- شتراير، المصدر السابق، ص ١٠٥.
- ٤- الندأوي، آدم وهيب وهاشم الحافظ، تاريخ القانون، بغداد، ١٩٨٩، ص ص ٥٠-٥٢.
- ٥- المصدر نفسه، ص ٥٣.
- ٦- شتراير، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- ٧- روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة نوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، د.ت، ص ١٢٦.
- ٨- J.H. RoBinson, E. P. Smith, and J. H. Brested, our world today, A History of Modern Civilization, NewYork, ١٩٥٦, P. ١٣٢.
- ٩- Ipid, P. ١٢٣.
- ١٠- هازار، بول، المصدر السابق، ص ٣٧؛ روسو، المصدر السابق، ص ١٢٧.
- ١١- الخشاب، مصطفى، المذاهب السياسية، ط ١، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٣٨؛ روسو، المصدر نفسه، ص ١٢٨.
- ١٢- للمزيد من المعلومات ينظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة، المصدر السابق، ص ٥٠٣-٥٠٥.
- ١٣- ولد (جون لوك) في ٢٩ آب عام ١٦٣٢ بالتقريب، وكان والده محامياً من جماعة (البيورانت) (المتطهرين) اشترك في صفوف البرلمان حين اندلعت الحرب الأهلية (١٦٤٢-١٦٤٩) وكانت هذه البيئة التي نشأ فيها من أكبر العوامل التي أدت الى تفتح ذهنه على بعض الافكار السياسية، درس الطب والفلسفة عام ١٦٨٣، أدرجت الحكومة البريطانية اسمه في القائمة السوداء فاضطر الى التخفي، ثم عاد اثر قيام الثورة الجليلية (١٦٨٨-١٦٨٩)، تقلب في المناصب الحكومية، الى ان توفي سنة ١٧٠٤، وله كتابان هما (مقالتان في الحكومة المدنية) و (مقالة في الفهم الانساني)، كان معروفاً بنزعة التجريبية وصب اهتمامه على السياسة وعلم الاجتماع. ينظر: توماس، هنري، اعلام الفلسفة، ترجمة منري أمين، القاهرة، ١٩٦٤، ص ص ٢٣٧-٢٣٩؛ الموسوعة الفلسفية، المصدر السابق، ص ص ٣٣٦-٣٧٢.
- ١٤- (جان جاك روسو) (١٧١٢-١٧٧٨)، فيلسوف وكاتب فرنسي ولد في جنيف له مؤلفات عديدة في الفلسفة والاجتماع، أكد في كتاباته على طيبة الانسان وطالب بالعودة الى الطبيعة مبيناً ان الانسان الطبيعي مخلوق ذو غرائز وميول بسيطة، له مؤلفات عديدة منها: (العقد الاجتماعي، أميل، اعترافات)، ساهمت مؤلفاته في توعية الشعب الفرنسي قبيل قيام الثورة الفرنسية، للمزيد ينظر: برييه، أميل، تاريخ الفلسفة (القرن الثامن عشر)، ج ٥، ط ١، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ١٩١-٢١١.
- ١٥- (بينديكت دي سبينوزا) (Benedicte de Spinoza) (١٦٣٢-١٦٧٧)، فيلسوف هولندي ولد في أمستردام من أسرة يهودية من أصل إسباني، هاجرت أسرته الى البرتغال إثر عدم استقرار الأوضاع السياسية هناك، ثم انتقلت الى أمستردام، كان يجيد عدة لغات وهي الإسبانية والبرتغالية والعبرية فضلاً عن الهولندية، التحق بأحد المدارس اليهودية في أمستردام ودرس فيها التعاليم اليهودية، ثم تتلمذ على يد احد الاساتذة الهولنديين - فان دن آند- ودرس الجغرافية والفلسفة، اختلف في آراءه مع بعض رجال الدين اليهود فحرموا عليه دخول الكنيس، وأصدر مؤلفات عديدة في الفلسفة والسياسة، للمزيد من التفاصيل ينظر: الموسوعة الفلسفية، المصدر السابق، ص ص ٢٤٨-٢٥٤.
- ١٦- كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط ٤، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٥١.
- ١٧- حسن، قاسم، بوابتا ثورات القرن العشرين، المؤسسة التجارية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص ٨٨.
- ١٨- المصدر نفسه، ص ٨٩.
- ١٩- Georges Lefebvre, The French Revolution From its origin to ١٧٩٩, Paris, ١٩٥٦, P. ٦١.؛ ١٢٦؛ ١٢٧؛ ١٢٨؛ ١٢٩؛ ١٣٠؛ ١٣١؛ ١٣٢؛ ١٣٣؛ ١٣٤؛ ١٣٥؛ ١٣٦؛ ١٣٧؛ ١٣٨؛ ١٣٩؛ ١٤٠؛ ١٤١؛ ١٤٢؛ ١٤٣؛ ١٤٤؛ ١٤٥؛ ١٤٦؛ ١٤٧؛ ١٤٨؛ ١٤٩؛ ١٥٠؛ ١٥١؛ ١٥٢؛ ١٥٣؛ ١٥٤؛ ١٥٥؛ ١٥٦؛ ١٥٧؛ ١٥٨؛ ١٥٩؛ ١٦٠؛ ١٦١؛ ١٦٢؛ ١٦٣؛ ١٦٤؛ ١٦٥؛ ١٦٦؛ ١٦٧؛ ١٦٨؛ ١٦٩؛ ١٧٠؛ ١٧١؛ ١٧٢؛ ١٧٣؛ ١٧٤؛ ١٧٥؛ ١٧٦؛ ١٧٧؛ ١٧٨؛ ١٧٩؛ ١٨٠؛ ١٨١؛ ١٨٢؛ ١٨٣؛ ١٨٤؛ ١٨٥؛ ١٨٦؛ ١٨٧؛ ١٨٨؛ ١٨٩؛ ١٩٠؛ ١٩١؛ ١٩٢؛ ١٩٣؛ ١٩٤؛ ١٩٥؛ ١٩٦؛ ١٩٧؛ ١٩٨؛ ١٩٩؛ ٢٠٠؛ ٢٠١؛ ٢٠٢؛ ٢٠٣؛ ٢٠٤؛ ٢٠٥؛ ٢٠٦؛ ٢٠٧؛ ٢٠٨؛ ٢٠٩؛ ٢١٠؛ ٢١١؛ ٢١٢؛ ٢١٣؛ ٢١٤؛ ٢١٥؛ ٢١٦؛ ٢١٧؛ ٢١٨؛ ٢١٩؛ ٢٢٠؛ ٢٢١؛ ٢٢٢؛ ٢٢٣؛ ٢٢٤؛ ٢٢٥؛ ٢٢٦؛ ٢٢٧؛ ٢٢٨؛ ٢٢٩؛ ٢٣٠؛ ٢٣١؛ ٢٣٢؛ ٢٣٣؛ ٢٣٤؛ ٢٣٥؛ ٢٣٦؛ ٢٣٧؛ ٢٣٨؛ ٢٣٩؛ ٢٤٠؛ ٢٤١؛ ٢٤٢؛ ٢٤٣؛ ٢٤٤؛ ٢٤٥؛ ٢٤٦؛ ٢٤٧؛ ٢٤٨؛ ٢٤٩؛ ٢٥٠؛ ٢٥١؛ ٢٥٢؛ ٢٥٣؛ ٢٥٤؛ ٢٥٥؛ ٢٥٦؛ ٢٥٧؛ ٢٥٨؛ ٢٥٩؛ ٢٦٠؛ ٢٦١؛ ٢٦٢؛ ٢٦٣؛ ٢٦٤؛ ٢٦٥؛ ٢٦٦؛ ٢٦٧؛ ٢٦٨؛ ٢٦٩؛ ٢٧٠؛ ٢٧١؛ ٢٧٢؛ ٢٧٣؛ ٢٧٤؛ ٢٧٥؛ ٢٧٦؛ ٢٧٧؛ ٢٧٨؛ ٢٧٩؛ ٢٨٠؛ ٢٨١؛ ٢٨٢؛ ٢٨٣؛ ٢٨٤؛ ٢٨٥؛ ٢٨٦؛ ٢٨٧؛ ٢٨٨؛ ٢٨٩؛ ٢٩٠؛ ٢٩١؛ ٢٩٢؛ ٢٩٣؛ ٢٩٤؛ ٢٩٥؛ ٢٩٦؛ ٢٩٧؛ ٢٩٨؛ ٢٩٩؛ ٣٠٠؛ ٣٠١؛ ٣٠٢؛ ٣٠٣؛ ٣٠٤؛ ٣٠٥؛ ٣٠٦؛ ٣٠٧؛ ٣٠٨؛ ٣٠٩؛ ٣١٠؛ ٣١١؛ ٣١٢؛ ٣١٣؛ ٣١٤؛ ٣١٥؛ ٣١٦؛ ٣١٧؛ ٣١٨؛ ٣١٩؛ ٣٢٠؛ ٣٢١؛ ٣٢٢؛ ٣٢٣؛ ٣٢٤؛ ٣٢٥؛ ٣٢٦؛ ٣٢٧؛ ٣٢٨؛ ٣٢٩؛ ٣٣٠؛ ٣٣١؛ ٣٣٢؛ ٣٣٣؛ ٣٣٤؛ ٣٣٥؛ ٣٣٦؛ ٣٣٧؛ ٣٣٨؛ ٣٣٩؛ ٣٤٠؛ ٣٤١؛ ٣٤٢؛ ٣٤٣؛ ٣٤٤؛ ٣٤٥؛ ٣٤٦؛ ٣٤٧؛ ٣٤٨؛ ٣٤٩؛ ٣٥٠؛ ٣٥١؛ ٣٥٢؛ ٣٥٣؛ ٣٥٤؛ ٣٥٥؛ ٣٥٦؛ ٣٥٧؛ ٣٥٨؛ ٣٥٩؛ ٣٦٠؛ ٣٦١؛ ٣٦٢؛ ٣٦٣؛ ٣٦٤؛ ٣٦٥؛ ٣٦٦؛ ٣٦٧؛ ٣٦٨؛ ٣٦٩؛ ٣٧٠؛ ٣٧١؛ ٣٧٢؛ ٣٧٣؛ ٣٧٤؛ ٣٧٥؛ ٣٧٦؛ ٣٧٧؛ ٣٧٨؛ ٣٧٩؛ ٣٨٠؛ ٣٨١؛ ٣٨٢؛ ٣٨٣؛ ٣٨٤؛ ٣٨٥؛ ٣٨٦؛ ٣٨٧؛ ٣٨٨؛ ٣٨٩؛ ٣٩٠؛ ٣٩١؛ ٣٩٢؛ ٣٩٣؛ ٣٩٤؛ ٣٩٥؛ ٣٩٦؛ ٣٩٧؛ ٣٩٨؛ ٣٩٩؛ ٤٠٠؛ ٤٠١؛ ٤٠٢؛ ٤٠٣؛ ٤٠٤؛ ٤٠٥؛ ٤٠٦؛ ٤٠٧؛ ٤٠٨؛ ٤٠٩؛ ٤١٠؛ ٤١١؛ ٤١٢؛ ٤١٣؛ ٤١٤؛ ٤١٥؛ ٤١٦؛ ٤١٧؛ ٤١٨؛ ٤١٩؛ ٤٢٠؛ ٤٢١؛ ٤٢٢؛ ٤٢٣؛ ٤٢٤؛ ٤٢٥؛ ٤٢٦؛ ٤٢٧؛ ٤٢٨؛ ٤٢٩؛ ٤٣٠؛ ٤٣١؛ ٤٣٢؛ ٤٣٣؛ ٤٣٤؛ ٤٣٥؛ ٤٣٦؛ ٤٣٧؛ ٤٣٨؛ ٤٣٩؛ ٤٤٠؛ ٤٤١؛ ٤٤٢؛ ٤٤٣؛ ٤٤٤؛ ٤٤٥؛ ٤٤٦؛ ٤٤٧؛ ٤٤٨؛ ٤٤٩؛ ٤٥٠؛ ٤٥١؛ ٤٥٢؛ ٤٥٣؛ ٤٥٤؛ ٤٥٥؛ ٤٥٦؛ ٤٥٧؛ ٤٥٨؛ ٤٥٩؛ ٤٦٠؛ ٤٦١؛ ٤٦٢؛ ٤٦٣؛ ٤٦٤؛ ٤٦٥؛ ٤٦٦؛ ٤٦٧؛ ٤٦٨؛ ٤٦٩؛ ٤٧٠؛ ٤٧١؛ ٤٧٢؛ ٤٧٣؛ ٤٧٤؛ ٤٧٥؛ ٤٧٦؛ ٤٧٧؛ ٤٧٨؛ ٤٧٩؛ ٤٨٠؛ ٤٨١؛ ٤٨٢؛ ٤٨٣؛ ٤٨٤؛ ٤٨٥؛ ٤٨٦؛ ٤٨٧؛ ٤٨٨؛ ٤٨٩؛ ٤٩٠؛ ٤٩١؛ ٤٩٢؛ ٤٩٣؛ ٤٩٤؛ ٤٩٥؛ ٤٩٦؛ ٤٩٧؛ ٤٩٨؛ ٤٩٩؛ ٥٠٠؛ ٥٠١؛ ٥٠٢؛ ٥٠٣؛ ٥٠٤؛ ٥٠٥؛ ٥٠٦؛ ٥٠٧؛ ٥٠٨؛ ٥٠٩؛ ٥١٠؛ ٥١١؛ ٥١٢؛ ٥١٣؛ ٥١٤؛ ٥١٥؛ ٥١٦؛ ٥١٧؛ ٥١٨؛ ٥١٩؛ ٥٢٠؛ ٥٢١؛ ٥٢٢؛ ٥٢٣؛ ٥٢٤؛ ٥٢٥؛ ٥٢٦؛ ٥٢٧؛ ٥٢٨؛ ٥٢٩؛ ٥٣٠؛ ٥٣١؛ ٥٣٢؛ ٥٣٣؛ ٥٣٤؛ ٥٣٥؛ ٥٣٦؛ ٥٣٧؛ ٥٣٨؛ ٥٣٩؛ ٥٤٠؛ ٥٤١؛ ٥٤٢؛ ٥٤٣؛ ٥٤٤؛ ٥٤٥؛ ٥٤٦؛ ٥٤٧؛ ٥٤٨؛ ٥٤٩؛ ٥٥٠؛ ٥٥١؛ ٥٥٢؛ ٥٥٣؛ ٥٥٤؛ ٥٥٥؛ ٥٥٦؛ ٥٥٧؛ ٥٥٨؛ ٥٥٩؛ ٥٦٠؛ ٥٦١؛ ٥٦٢؛ ٥٦٣؛ ٥٦٤؛ ٥٦٥؛ ٥٦٦؛ ٥٦٧؛ ٥٦٨؛ ٥٦٩؛ ٥٧٠؛ ٥٧١؛ ٥٧٢؛ ٥٧٣؛ ٥٧٤؛ ٥٧٥؛ ٥٧٦؛ ٥٧٧؛ ٥٧٨؛ ٥٧٩؛ ٥٨٠؛ ٥٨١؛ ٥٨٢؛ ٥٨٣؛ ٥٨٤؛ ٥٨٥؛ ٥٨٦؛ ٥٨٧؛ ٥٨٨؛ ٥٨٩؛ ٥٩٠؛ ٥٩١؛ ٥٩٢؛ ٥٩٣؛ ٥٩٤؛ ٥٩٥؛ ٥٩٦؛ ٥٩٧؛ ٥٩٨؛ ٥٩٩؛ ٦٠٠؛ ٦٠١؛ ٦٠٢؛ ٦٠٣؛ ٦٠٤؛ ٦٠٥؛ ٦٠٦؛ ٦٠٧؛ ٦٠٨؛ ٦٠٩؛ ٦١٠؛ ٦١١؛ ٦١٢؛ ٦١٣؛ ٦١٤؛ ٦١٥؛ ٦١٦؛ ٦١٧؛ ٦١٨؛ ٦١٩؛ ٦٢٠؛ ٦٢١؛ ٦٢٢؛ ٦٢٣؛ ٦٢٤؛ ٦٢٥؛ ٦٢٦؛ ٦٢٧؛ ٦٢٨؛ ٦٢٩؛ ٦٣٠؛ ٦٣١؛ ٦٣٢؛ ٦٣٣؛ ٦٣٤؛ ٦٣٥؛ ٦٣٦؛ ٦٣٧؛ ٦٣٨؛ ٦٣٩؛ ٦٤٠؛ ٦٤١؛ ٦٤٢؛ ٦٤٣؛ ٦٤٤؛ ٦٤٥؛ ٦٤٦؛ ٦٤٧؛ ٦٤٨؛ ٦٤٩؛ ٦٥٠؛ ٦٥١؛ ٦٥٢؛ ٦٥٣؛ ٦٥٤؛ ٦٥٥؛ ٦٥٦؛ ٦٥٧؛ ٦٥٨؛ ٦٥٩؛ ٦٦٠؛ ٦٦١؛ ٦٦٢؛ ٦٦٣؛ ٦٦٤؛ ٦٦٥؛ ٦٦٦؛ ٦٦٧؛ ٦٦٨؛ ٦٦٩؛ ٦٧٠؛ ٦٧١؛ ٦٧٢؛ ٦٧٣؛ ٦٧٤؛ ٦٧٥؛ ٦٧٦؛ ٦٧٧؛ ٦٧٨؛ ٦٧٩؛ ٦٨٠؛ ٦٨١؛ ٦٨٢؛ ٦٨٣؛ ٦٨٤؛ ٦٨٥؛ ٦٨٦؛ ٦٨٧؛ ٦٨٨؛ ٦٨٩؛ ٦٩٠؛ ٦٩١؛ ٦٩٢؛ ٦٩٣؛ ٦٩٤؛ ٦٩٥؛ ٦٩٦؛ ٦٩٧؛ ٦٩٨؛ ٦٩٩؛ ٧٠٠؛ ٧٠١؛ ٧٠٢؛ ٧٠٣؛ ٧٠٤؛ ٧٠٥؛ ٧٠٦؛ ٧٠٧؛ ٧٠٨؛ ٧٠٩؛ ٧١٠؛ ٧١١؛ ٧١٢؛ ٧١٣؛ ٧١٤؛ ٧١٥؛ ٧١٦؛ ٧١٧؛ ٧١٨؛ ٧١٩؛ ٧٢٠؛ ٧٢١؛ ٧٢٢؛ ٧٢٣؛ ٧٢٤؛ ٧٢٥؛ ٧٢٦؛ ٧٢٧؛ ٧٢٨؛ ٧٢٩؛ ٧٣٠؛ ٧٣١؛ ٧٣٢؛ ٧٣٣؛ ٧٣٤؛ ٧٣٥؛ ٧٣٦؛ ٧٣٧؛ ٧٣٨؛ ٧٣٩؛ ٧٤٠؛ ٧٤١؛ ٧٤٢؛ ٧٤٣؛ ٧٤٤؛ ٧٤٥؛ ٧٤٦؛ ٧٤٧؛ ٧٤٨؛ ٧٤٩؛ ٧٥٠؛ ٧٥١؛ ٧٥٢؛ ٧٥٣؛ ٧٥٤؛ ٧٥٥؛ ٧٥٦؛ ٧٥٧؛ ٧٥٨؛ ٧٥٩؛ ٧٦٠؛ ٧٦١؛ ٧٦٢؛ ٧٦٣؛ ٧٦٤؛ ٧٦٥؛ ٧٦٦؛ ٧٦٧؛ ٧٦٨؛ ٧٦٩؛ ٧٧٠؛ ٧٧١؛ ٧٧٢؛ ٧٧٣؛ ٧٧٤؛ ٧٧٥؛ ٧٧٦؛ ٧٧٧؛ ٧٧٨؛ ٧٧٩؛ ٧٨٠؛ ٧٨١؛ ٧٨٢؛ ٧٨٣؛ ٧٨٤؛ ٧٨٥؛ ٧٨٦؛ ٧٨٧؛ ٧٨٨؛ ٧٨٩؛ ٧٩٠؛ ٧٩١؛ ٧٩٢؛ ٧٩٣؛ ٧٩٤؛ ٧٩٥؛ ٧٩٦؛ ٧٩٧؛ ٧٩٨؛ ٧٩٩؛ ٨٠٠؛ ٨٠١؛ ٨٠٢؛ ٨٠٣؛ ٨٠٤؛ ٨٠٥؛ ٨٠٦؛ ٨٠٧؛ ٨٠٨؛ ٨٠٩؛ ٨١٠؛ ٨١١؛ ٨١٢؛ ٨١٣؛ ٨١٤؛ ٨١٥؛ ٨١٦؛ ٨١٧؛ ٨١٨؛ ٨١٩؛ ٨٢٠؛ ٨٢١؛ ٨٢٢؛ ٨٢٣؛ ٨٢٤؛ ٨٢٥؛ ٨٢٦؛ ٨٢٧؛ ٨٢٨؛ ٨٢٩؛ ٨٣٠؛ ٨٣١؛ ٨٣٢؛ ٨٣٣؛ ٨٣٤؛ ٨٣٥؛ ٨٣٦؛ ٨٣٧؛ ٨٣٨؛ ٨٣٩؛ ٨٤٠؛ ٨٤١؛ ٨٤٢؛ ٨٤٣؛ ٨٤٤؛ ٨٤٥؛ ٨٤٦؛ ٨٤٧؛ ٨٤٨؛ ٨٤٩؛ ٨٥٠؛ ٨٥١؛ ٨٥٢؛ ٨٥٣؛ ٨٥٤؛ ٨٥٥؛ ٨٥٦؛ ٨٥٧؛ ٨٥٨؛ ٨٥٩؛ ٨٦٠؛ ٨٦١؛ ٨٦٢؛ ٨٦٣؛ ٨٦٤؛ ٨٦٥؛ ٨٦٦؛ ٨٦٧؛ ٨٦٨؛ ٨٦٩؛ ٨٧٠؛ ٨٧١؛ ٨٧٢؛ ٨٧٣؛ ٨٧٤؛ ٨٧٥؛ ٨٧٦؛ ٨٧٧؛ ٨٧٨؛ ٨٧٩؛ ٨٨٠؛ ٨٨١؛ ٨٨٢؛ ٨٨٣؛ ٨٨٤؛ ٨٨٥؛ ٨٨٦؛ ٨٨٧؛ ٨٨٨؛ ٨٨٩؛ ٨٩٠؛ ٨٩١؛ ٨٩٢؛ ٨٩٣؛ ٨٩٤؛ ٨٩٥؛ ٨٩٦؛ ٨٩٧؛ ٨٩٨؛ ٨٩٩؛ ٩٠٠؛ ٩٠١؛ ٩٠٢؛ ٩٠٣؛ ٩٠٤؛ ٩٠٥؛ ٩٠٦؛ ٩٠٧؛ ٩٠٨؛ ٩٠٩؛ ٩١٠؛ ٩١١؛ ٩١٢؛ ٩١٣؛ ٩١٤؛ ٩١٥؛ ٩١٦؛ ٩١٧؛ ٩١٨؛ ٩١٩؛ ٩٢٠؛ ٩٢١؛ ٩٢٢؛ ٩٢٣؛ ٩٢٤؛ ٩٢٥؛ ٩٢٦؛ ٩٢٧؛ ٩٢٨؛ ٩٢٩؛ ٩٣٠؛ ٩٣١؛ ٩٣٢؛ ٩٣٣؛ ٩٣٤؛ ٩٣٥؛ ٩٣٦؛ ٩٣٧؛ ٩٣٨؛ ٩٣٩؛ ٩٤٠؛ ٩٤١؛ ٩٤٢؛ ٩٤٣؛ ٩٤٤؛ ٩٤٥؛ ٩٤٦؛ ٩٤٧؛ ٩٤٨؛ ٩٤٩؛ ٩٥٠؛ ٩٥١؛ ٩٥٢؛ ٩٥٣؛ ٩٥٤؛ ٩٥٥؛ ٩٥٦؛ ٩٥٧؛ ٩٥٨؛ ٩٥٩؛ ٩٦٠؛ ٩٦١؛ ٩٦٢؛ ٩٦٣؛ ٩٦٤؛ ٩٦٥؛ ٩٦٦؛ ٩٦٧؛ ٩٦٨؛ ٩٦٩؛ ٩٧٠؛ ٩٧١؛ ٩٧٢؛ ٩٧٣؛ ٩٧٤؛ ٩٧٥؛ ٩٧٦؛ ٩٧٧؛ ٩٧٨؛ ٩٧٩؛ ٩٨٠؛ ٩٨١؛ ٩٨٢؛ ٩٨٣؛ ٩٨٤؛ ٩٨٥؛ ٩٨٦؛ ٩٨٧؛ ٩٨٨؛ ٩٨٩؛ ٩٩٠؛ ٩٩١؛ ٩٩٢؛ ٩٩٣؛ ٩٩٤؛ ٩٩٥؛ ٩٩٦؛ ٩٩٧؛ ٩٩٨؛ ٩٩٩؛ ١٠٠٠؛ ١٠٠١؛ ١٠٠٢؛ ١٠٠٣؛ ١٠٠٤؛ ١٠٠٥؛ ١٠٠٦؛ ١٠٠٧؛ ١٠٠٨؛ ١٠٠٩؛ ١٠١٠؛ ١٠١١؛ ١٠١٢؛ ١٠١٣؛ ١٠١٤؛ ١٠١٥؛ ١٠١٦؛ ١٠١٧؛ ١٠١٨؛ ١٠١٩؛ ١٠٢٠؛ ١٠٢١؛ ١٠٢٢؛ ١٠٢٣؛ ١٠٢٤؛ ١٠٢٥؛ ١٠٢٦؛ ١٠٢٧؛ ١٠٢٨؛ ١٠٢٩؛ ١٠٣٠؛ ١٠٣١؛ ١٠٣٢؛ ١٠٣٣؛ ١٠٣٤؛ ١٠٣٥؛ ١٠٣٦؛ ١٠٣٧؛ ١٠٣٨؛ ١٠٣٩؛ ١٠٤٠؛ ١٠٤١؛ ١٠٤٢؛ ١٠٤٣؛ ١٠٤٤؛ ١٠٤٥؛ ١٠٤٦؛ ١٠٤٧؛ ١٠٤٨؛ ١٠٤٩؛ ١٠٥٠؛ ١٠٥١؛ ١٠٥٢؛ ١٠٥٣؛ ١٠٥٤؛ ١٠٥٥؛ ١٠٥٦؛ ١٠٥٧؛ ١٠٥٨؛ ١٠٥٩؛ ١٠٦٠؛ ١٠٦١؛ ١٠٦٢؛ ١٠٦٣؛ ١٠٦٤؛ ١٠٦٥؛ ١٠٦٦؛ ١٠٦٧؛ ١٠٦٨؛ ١٠٦٩؛ ١٠٧٠؛ ١٠٧١؛ ١٠٧٢؛ ١٠٧٣؛ ١٠٧٤؛ ١٠٧٥؛ ١٠٧٦؛ ١٠٧٧؛ ١٠٧٨؛ ١٠٧٩؛ ١٠٨٠؛ ١٠٨١؛ ١٠٨٢؛ ١٠٨٣؛ ١٠٨٤؛ ١٠٨٥؛ ١٠٨٦؛ ١٠٨٧؛ ١٠٨٨؛ ١٠٨٩؛ ١٠٩٠؛ ١٠٩١؛ ١٠٩٢؛ ١٠٩٣؛ ١٠٩٤؛ ١٠٩٥؛ ١٠٩٦؛ ١٠٩٧؛ ١٠٩٨؛ ١٠٩٩؛ ١١٠٠؛ ١١٠١؛ ١١٠٢؛ ١١٠٣؛ ١١٠٤؛ ١١٠٥؛ ١١٠٦؛ ١١٠٧؛ ١١٠٨؛ ١١٠٩؛ ١١١٠؛ ١١١١؛ ١١١٢؛ ١١١٣؛ ١١١٤؛ ١١١٥؛ ١١١٦؛ ١١١٧؛ ١١١٨؛ ١١١٩؛ ١١٢٠؛ ١١٢١؛ ١١٢٢؛ ١١٢٣؛ ١١٢٤؛ ١١٢٥؛ ١١٢٦؛ ١١٢٧؛ ١١٢٨؛ ١١٢٩؛ ١١٣٠؛ ١١٣١؛ ١١٣٢؛ ١١٣٣؛ ١١٣٤؛ ١١٣٥؛ ١١٣٦؛ ١١٣٧؛ ١١٣٨؛ ١١٣٩؛ ١١٤٠؛ ١١٤١؛ ١١٤٢؛ ١١٤٣؛ ١١٤٤؛ ١١٤٥؛ ١١٤٦؛ ١١٤٧؛ ١١٤٨؛ ١١٤٩؛ ١١٥٠؛ ١١٥١؛ ١١٥٢؛ ١١٥٣؛ ١١٥٤؛ ١١٥٥؛ ١١٥٦؛ ١١٥٧؛ ١١٥٨؛ ١١٥٩؛ ١١٦٠؛ ١١٦١؛ ١١٦٢؛ ١١٦٣؛ ١١٦٤؛ ١١٦٥؛ ١١٦٦؛ ١١٦٧؛ ١١٦٨؛ ١١٦٩؛ ١١٧٠؛ ١١٧١؛ ١١٧٢؛ ١١٧٣؛ ١١٧٤؛ ١١٧٥؛ ١١٧٦؛ ١١٧٧؛ ١١٧٨؛ ١١٧٩؛ ١١٨٠؛ ١١٨١؛ ١١٨٢؛ ١١٨٣؛ ١١٨٤؛ ١١٨٥؛ ١١٨٦؛ ١١٨٧؛ ١١٨٨؛ ١١٨٩؛ ١١٩٠؛ ١١٩١؛ ١١٩٢؛ ١١٩٣؛ ١١٩٤؛ ١١٩٥؛ ١١٩٦؛ ١١٩٧؛ ١١٩٨؛ ١١٩٩؛ ١٢٠٠؛ ١٢٠١؛ ١٢٠٢؛ ١٢٠٣؛ ١٢٠٤؛ ١٢٠٥؛ ١٢٠٦؛ ١٢٠٧؛ ١٢٠٨؛ ١٢٠٩؛ ١٢١٠؛ ١٢١١؛ ١٢١٢؛ ١٢١٣؛ ١٢١٤؛ ١٢١٥؛ ١٢١٦؛ ١٢١٧؛ ١٢١٨؛ ١٢١٩؛ ١٢٢٠؛ ١٢٢١؛ ١٢٢٢؛ ١٢٢٣؛ ١٢٢٤؛ ١٢٢٥؛ ١٢٢٦؛ ١٢٢٧؛ ١٢٢٨؛ ١٢٢٩؛ ١٢٣٠؛ ١٢٣١؛ ١٢٣٢؛ ١٢٣٣؛ ١٢٣٤؛ ١٢٣٥؛ ١٢٣٦؛ ١٢٣٧؛ ١٢٣٨؛ ١٢٣٩؛ ١٢٤٠؛ ١٢٤١؛ ١٢٤٢؛ ١٢٤٣؛ ١٢٤٤؛ ١٢٤٥؛ ١٢٤٦؛ ١٢٤٧؛ ١٢٤٨؛ ١٢٤٩؛ ١٢٥٠؛ ١٢٥١؛ ١٢٥٢؛ ١٢٥٣؛ ١٢٥٤؛ ١٢٥٥؛ ١٢٥٦؛ ١٢٥٧؛ ١٢٥٨؛ ١٢٥٩؛ ١٢٦٠؛ ١٢٦١؛ ١٢٦٢؛ ١٢٦٣؛ ١٢٦٤؛ ١٢٦٥؛ ١٢٦٦؛ ١٢٦٧؛ ١٢٦٨؛ ١٢٦٩؛ ١٢٧٠؛ ١٢٧١؛ ١٢٧٢؛ ١٢٧٣؛ ١٢٧٤؛ ١٢٧٥؛ ١٢٧٦؛ ١٢٧٧؛ ١٢٧٨؛ ١٢٧٩؛ ١٢٨٠؛ ١٢٨١؛ ١٢٨٢؛ ١٢٨٣؛ ١٢٨٤؛ ١٢٨٥؛ ١٢٨٦؛ ١٢٨٧؛ ١٢٨٨؛ ١٢٨٩؛ ١٢٩٠؛ ١٢٩١؛ ١٢٩٢؛ ١٢٩٣؛ ١٢٩٤؛ ١٢٩٥؛ ١٢٩٦؛ ١٢٩٧؛ ١٢٩٨؛ ١٢٩٩؛ ١٣٠٠؛ ١٣٠١؛ ١٣٠٢؛ ١٣٠٣؛ ١٣٠٤؛ ١٣٠٥؛ ١٣٠٦؛ ١٣٠٧؛ ١٣٠٨؛ ١٣٠٩؛ ١٣١٠؛ ١٣١١؛ ١٣١٢؛ ١٣١٣؛ ١٣١٤؛ ١٣١٥؛ ١٣١٦؛ ١٣١٧؛ ١٣١٨؛ ١٣١٩؛ ١٣٢٠؛ ١٣٢١؛ ١٣٢٢؛ ١٣٢٣؛ ١٣٢٤؛ ١٣٢٥؛ ١٣٢٦؛ ١٣٢٧؛ ١٣٢٨؛ ١٣٢٩؛ ١٣٣٠؛ ١٣٣١؛ ١٣٣٢؛ ١٣٣٣؛ ١٣٣٤؛ ١٣٣٥؛ ١٣٣٦؛ ١٣٣٧؛ ١٣٣٨؛ ١٣٣٩؛ ١٣٤٠؛ ١٣٤١؛ ١٣٤٢؛ ١٣٤٣؛ ١٣٤٤؛ ١٣٤٥؛ ١٣٤٦؛ ١٣٤٧؛ ١٣٤٨؛ ١٣٤٩؛ ١٣٥٠؛ ١٣٥١؛ ١٣٥٢؛ ١٣٥٣؛ ١٣٥٤؛ ١٣٥٥؛ ١٣٥٦؛ ١٣٥٧؛ ١٣٥٨؛ ١٣٥٩؛ ١٣٦٠؛ ١٣٦١؛ ١٣٦٢؛ ١٣٦٣؛ ١٣٦٤؛ ١٣٦٥؛ ١٣٦٦؛ ١٣٦٧؛ ١٣٦٨؛ ١٣٦٩؛ ١٣٧٠؛ ١٣٧١؛ ١٣٧٢؛ ١٣٧٣؛ ١٣٧٤؛ ١٣٧٥؛ ١٣٧٦؛ ١٣٧٧؛ ١٣٧٨؛ ١٣٧٩؛ ١٣٨٠؛ ١٣٨١؛ ١٣٨٢؛ ١٣٨٣؛ ١٣٨٤؛ ١٣٨٥؛ ١٣٨٦؛ ١٣٨٧؛ ١٣٨٨؛ ١٣٨٩

- ٣٧- شتراير ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .
- ٣٨- بدوي ، ثروت ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
- ٣٩- محمد قاسم ، وحسن حسين ، تاريخ القرن التاسع عشر ، ط٧ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٩٩ ؛ روسو ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
- ٤٠- توشار ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ؛ روسو ، المصدر نفسه ، ص ١٣٠ .
- ٤١- Kerm , يوسف ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ ، P. ٤٠٣ , Ibid, Ferdenand .
- ٤٢- الموسوعة الفلسفية ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ ؛ جان ، جاك شفالیه ، المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافيلي الى أيامنا ، ترجمة الياس مرقس ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٧ .
- ٤٣- لوبون ، غوستاف ، روح الثورات والثورة الفرنسية ، ترجمة محمد عادل زعيتر ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ص ١٩٢ ؛ الموسوعة الفلسفية ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٤ .
- ٤٤- توشار ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ؛ الموسوعة الفلسفية ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٤ ؛ شفالیه ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .
- ٤٥- شتراير ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ؛ شفالیه ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٨ ؛ لوبون ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .
- ٤٦- شفالیه ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٩ ؛ شتراير ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .



مصادر البحث

أولاً: المصادر الأجنبية:

- ١- Edward Raymond Turner, Europe (١٤٥٠-١٧٨٩), new york, ١٩٢٣.
- ٢- Ferdinand Schevill, A History of Europe, new york, ١٩٣٠.
- ٣- J.H. Robinson, E.P. Smith, and J.H. Brested, our world ToDay, A History of modern Civilization, new york ١٩٥٦>
- ٤- V.H.H. Green, Renaissance Rwfformation, London, ١٩٤٦.
- ٥- Carhion H- Hayes, Historical Revolution of modern Nationalism, new york, ١٩٥٦.
- ٦- Georges Lefebvre, The French Revolution From its origin to ١٧٩٩, Paris, ١٩٥٦.
- ٧- Max Wiber, Protestant Ethics and the Splrit of Capitalism, new york, ١٩٦٨.
- ٨- Encyclopedia International, U.S.a ١٩٦٤.

ثانياً: المصادر العربية:

- ١- جان ،جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، د.ت.
- ٢- بالمر. روبرت ، تاريخ العالم الحديث، ترجمة محمد حسين الأمين، ج ١، ط ١، بغداد، ١٩٦٣.
- ٣- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، ج ٣، ط ١، القاهرة، ١٩٧١.
- ٤- ستيفن، سوينكلر، خلاصة الفكر السياسي، ترجمة مجيد عبد الله وخدوري خدوري، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٥.
- ٥- توشار ،جان ، وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة على مقلد، ط ١، بيروت، ١٩٨١.
- ٦- برهيه، اميل، تاريخ الفلسفة (القرن الثامن عشر)، ج ٥، ط ١، بيروت، ١٩٨٥.
- ٧- جوزيف، شتراير، الاصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، ط ١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
- ٨- بول، هازار، الفكر الأوروبي في القرن الثامن عشر، ترجمة د. محمد غلاب، الجزء ١ - ٢، القاهرة، ١٩٥٧.
- ٩- غوستاف، لوبون، روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة محمد عادل زعيتر، المطبعة العصرية، مصر، ١٩٣٤.
- ١٠- جان، جاك شفالبي، المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافبلي الى ايماناء، ترجمة الياس مرقص، بيروت، ١٩٨٠.
- ١١- موسوعة الهلال الاشتراكية، ترجمة ابراهيم عامر و(آخرون) ط ٢، القاهرة، ١٩٦٨.
- ١٢- توماس، هنري، اعلام الفلسفة، ترجمة متري أمين، القاهرة، ١٩٦٤، ص ص ٢٣٧ — ٢٣٩.

ثالثاً: المصادر العربية:

- ١- ثروت، بدوي، النظم السياسية، ط ١، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٦١.
- ٢- الخشاب ،مصطفى، المذاهب السياسية، ط ١، القاهرة، ١٩٥٣.



- ٣- عبد الفتاح، حسنين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، ط١، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٤- محمد قاسم وحسن حسني، تاريخ القرن التاسع عشر، ط٧، القاهرة، ١٩٣١.
- ٥- يوسف كرم تاريخ الفلسفة الحديثة، ط٤، القاهرة، ١٩٦٦.
- ٦- آدم، وهيب النداوي وهاشم الحافظ، تاريخ القانون، بغداد، ١٩٨٩.
- ٧- علي، بدوي، ابحاث التاريخ العام للقانون، ج٢، ط٣، القاهرة، ١٩٤٧.
- ٨- قاسم حسن، بوابتا ثورات القرن العشرين، المؤسسة التجارية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩.
- ٩- محمد ، محمد صالح، تاريخ اوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠— ١٧٨٩ ، بغداد، ١٩٨٩.
- ١٠- د. سعد، زغلول عبد ربه، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث، مصر، ١٩٨٣.
- ١١- عطية الله، احمد، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨.
- ١٢- الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة فؤاد كامل وآخرون ، بغداد، ١٩٨٣.



Abstract

The theory of divine right, social contract  
A comparative study

Intellectuals differ on the origins of the emergence of State and Government, as a result of this difference differentiated theories of political and intellectual trends and different methods and their applications, so many theories emerged that reflects the views of philosophers and thinkers on the subject, classified as those theories and intellectual trends to two types:

1 (Alteoukratih theories).

2 (theories of democracy).

The first theory of divine right, while a second theory of the social contract. The two theories of the most important theories that have emerged in the modern era, although the roots of the oldest first since returning to the fact the age of mediator, but its distinctive shape in my era of (James I) King of England (1603 1625) and (Louis XIV ) King of France (1642 1715) as Malika and their supporters took refuge on the theory of divine right to consolidate their positions towards the popular pressure in general bourgeois class in particular. We will try in this research to compare the theories and methods of their assets and their applications and concepts of intellectual and political through the study of the most important intellectual and political views that were clearly reflect on these two theories of thinkers and philosophers of Europe, especially in England and France.

